بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

## أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقَدَر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل

سؤال ورد على الشيخ تقى الدين بن تيمية رضى الله عنه من الديار المصرية فى شوال سنة أربع عشرة وسبعمائة ، فى حسن إرادة الله تعالى لخلق الخلق وإنشاء الآنام ، وهل يخلق لعلّة أو لغير علّة ؟ فإن قيل : لا لعلة : فهو عبث - تعالى الله عنه ، وإن قيل : لعلّة ، فإن قلتم : إنها لم تزل ، لزم أن يكون المعلول لم يزل ، وإن قلتم : إنها محدَثة .. لزم أن يكون لها علّة والتسلسل محال .

● الجواب : الحمد الله رب العالمين .. هذه المسألة من أجَلِ المسائل الكبار التى تكلّم فيها الناس وأعظمها شُعباً وفروعاً ، وأكثرها شبهاً ومحارات . فإنّ لها تعلقاً بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله وأحكامه من الأمر والنهى والرعد والوعيد ، وهى داخلة فى خلقه وأمره ، فكل ما فى الوجود متعلق بهذه المسألة ، فإنّ المخلوقات جميعها متعلقة بها وهى متعلقة بالخالق سبحانه ، وكذلك الشرائع كلها : الأمر والنهى والوعد والوعيد متعلقة بها وهى متعلقة بمسائل القَدَر والأمر ، ومسائل الصفات والأفعال ، وهذه جوامع علوم الناس ، فعلم الفقه هو الأمر والنهى .

وقد تكلم الناس فى تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهى كالأمر بالتوحيد والصدق والعدل والصلاة والزكاة والصيام والحج ، والنهى عن الشرك والكذب والظلم والفواحش ، هل أمر بذلك لحكمة ومصلحة وعلّة اقتضت ذلك ؟ أم ذلك

لمحض المشيئة وصرف الإرادة ؟ وهل علل الشرع بمعنى الداعى والباعث ؟ أو بمعنى الأمارة والعلامة ؟ وهل يسوغ فى الحكمة أن ينهى الله عن التوحيد والصدق والعدل ، ويأمر بالشرك والكذب والظلم .. أم لا ؟

وتكلّم الناس فى تنزيه الله تعالى عن الظلم .. هل هو منزّه عنه مع قُدرته عليه ، أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه .

وتكلموا فى محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه .. هل هو بمعنى إرادته وهو الثواب والعقاب المخلوق ، أم هذه صفات أخص من الإرادة .

وتنازعوا فيما وقع فى الأرض من الكفر والفسوق والعصيان ، هل يريده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث ؟ أم هو واقع بدون قُدرته ومشيئته ، وهو لا يقدر أن يهدى ضالاً ولا يضل مهتدياً ؟ أم هو واقع بقُدرته ومشيئته ؟ ولا يكون فى ملكه ما لا يريد وله فى جميع خلقه حكمة بالغة ، وهو يبغضه ويكرهه ويمقت فاعله ، ولا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر ولا يريده الإراده الدينية المتضمنة لمحبته ورضاه ، وإن أراده الإرادة الكونية التى تتناول ما قَدَّره وقضاه ، وفروع هذه المسألة كثيرة .

ولأجل تجاذب الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة فى سؤال السائل ، وكل تقدير قال به طوائف من بنى آدم من المسلمين وغير المسلمين .

فالتقدير الأول : هو قول من يَقول : خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلّة ولا لداع ولا باعث ، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة ، وهذا قول كثير ممن يُثبت القُدَر ، وينتسب إلى السُنّة من أهل الكلام والفقه وغيرهم ، وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، وهو قول

الأشعرى [1] وأصحابه ، وقول كثير من نُفاة القياس الظاهرية كابن حزم [2] وأمثاله .

## • حجج نُفاة تعليل أفعال اللّه وأحكامه كالأشعرية [3] :

ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق الخلق لعلّة لكان ناقصاً بدونها مستكمَلاً بها ، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلّة وعدمها بالنسبة إليه سواء ، أو يكون وجودها أولى به . فإن كان الأول : امتنع أن يفعل لأجلها ، وإن كان الثانى : ثبت أنّ وجودها أولى به ، فيكون مستكمَلاً بها ، فيكون قبلها ناقصاً .

ومن حُجَّتهم ما ذكره السائل من أنّ العلّة إن كانت قديمة وجب قِدم المعلول ، لأنّ العلّة الغائية وإن كانت متقدمة على المعلول فى العلم والقصد كما يقال : أول الفكرة آخر العمل ، وأول البغية آخر الدرك ، ويقال : إنّ العلة الغائية بها

---

(١) الأشعرى : أبو الحسن على بن إسماعيل متكلم من الأئمة ، أسس مذهب الأشاعرة . كان معتزلاً ثم جاهر بخلافهم ، ولد فى البصرة عام ٢٦٠ هـ ، وتوفى ببغداد عام ٣٢٤ هـ . ألّف قرابة ثلاثمائة كتاب منها : « الإبانة عن أصول الديانة » ، و « اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع » ، و « مقالات الإسلاميين » . ( البلتاجى ) .

(٢) ابن حزم : على بن أحمد ، فقيه وشاعر وفيلسوف ومؤرخ ومتكلم أندلسى من أصل مسيحى ، ولد فى قرطبة عام ٣٠٤ هـ ، وتوفى بمدينة ليلة بالأندلس عام ٤٥٦ هـ ، اشترك فى حرب غرناطة وصار وزيراً للمستظهر عام ٤١٤ هـ ، وبعد مقتله اعتزل السياسة وانصرف إلى التأليف ، له « طوق الحمامة » الذى يتأثر فيه بأفلاطون ، و « الفصل فى الملل والأهواء والنِحَل » ، ويعتبر أول تاريخ مقارن للأديان . ( البلتاجى ) .

(٣) الأشعرية : أتباع أبى الحسن الأشعرى مؤسس المذهب المكلامى الإسلامى المنسوب إليه ، والذى اعتنقه أهل السُنّة وأصحاب الحديث وخاصة الشافعية . وهو مذهب يعارض المعتزلة وسائر الفرق التى تتهم بالانحراف . انتشر المذهب الأشعرى بمختلف البلاد الإسلامية وبرز فيه أعلام من أمثال الباقلانى وابن فورك والاسفراييني والجوينى والغزالى . وبالرغم من اعتداد الأشعرية بالعقل فإنهم لم يمنحوه سلطة التحسين أو التقبيح ، كما لم يجاروا المعتزلة فى وجوب تحرى مصالح العباد بالنسبة للإلٰه ، وانظر جـ ١ هامش ص ٢٥٣ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ( البلتاجى ) .

صار الفاعل فاعلاً فلا ريب أنها متأخرة فى الوجود عن العمل ، فمَن فعل فعلاً لمطلوب يطلبه بذلك الفعل كان حصول المطلوب بعد الفعل ، فإذا قُدِّرَ أنَّ ذلك المطلوب الذى هو العِلّة قديماً كان الفعل قديماً بطريق الأولى .

فلو قيل : إنه يفعل لعِلّة قديمة لزم أن لا يحدث شىء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة ، وإن قيل : إنه فعل لعِلّة حادثة لزم محذوران ، أحدهما : أن يكون محلاً للحوادث ، فإنَّ العِلّة إذا كانت منفصلة عنه فإن لم يعد إليه منها حكم امتنع أن يكون وجودها أولى به من عدمها ، وإذا قُدِّرَ أنه عاد إليه منها حكم كان ذلك حادثاً فتقوم به الحوادث .

والمحذور الثانى : أنَّ ذلك يستلزم التسلسل من وجهين ، أحدهما : أنَّ تلك العِلّة الحادثة المطلوبة بالفعل هى أيضاً مما يُحدثه الله تعالى بقُدرته ومشيئته ، فإن كانت لغير عِلّة لزم العبث كما تقدم ، وإن كانت لعِلّة عاد التقسيم فيها ، فإذا كان كل ما أحدثه أحدثه لعِلّة والعِلّة مما أحدثه لزم تسلسل الحوادث .

الثانى : أنَّ تلك العِلّة إما أن تكون مرادة لنفسها أو لعِلّة أخرى ، فإن كانت مرادة لنفسها امتنع حدوثها لأنَّ ما أراده الله تعالى لذاته وهو قادر عليه لا يؤخر إحداثه ، وإن كانت مرادة لغيرها فالقول فى ذلك الغير كالقول فيها ويلزم التسلسل ، وهذا ونحوه من حُجَج مَن ينفى تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه .

## • تعليل وجود العالَم بالعِلّة الفاعلية والعِلّة الغائية القديمتين :

والتقدير الثانى : قول مَن يجعل العِلّة الغائية قديمة كما يجعل العِلّة الفاعلية قديمة ، كما يقول ذلك طوائف من المسلمين كما سيأتى بيانه . كما يقول ذلك مَن يقوله من المتفلسفة القائلين بقِدَم العالَم ، وهؤلاء أصل قولهم : إنَّ للمبدع للعالَم عِلّة تامة تستلزم معلولها لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها ، وأعظم حُجَجهم قولهم : إنَّ جميع الأمور المعتبَرة فى كونه فاعلاً : إن كانت موجودة فى الأزل لزم وجود المفعول فى الأزل لأنَّ العِلّة التامة لا يتأخر عنها معلولها ، فإنه لو تأخر

لم تكن جميع شروط الفعل وُجِدَت فى الأزل فإنّا لا نعنى بالعلّة التامة إلا ما يستلزم المعلول ، فإذا قُدِّرَ أنه تخلّف عنها المعلول لم تكن تامة ، وإن لم تكن العلّة التامة التى هى جميع الأمور المعتبرة فى الفعل وهى المقتضى التام لوجود الفعل وهى جميع شروط الفعل التى يلزم من وجودها وجود الفعل وإن لم يكن جميعها فى الأزل فلا بد إذا وُجِدَ المفعول بعد ذلك من تجدد سبب وإلا لزم ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح ، وإذا كان هناك سبب حادث فالقول فى حدوثه كالقول فى الحادث الأول ويلزم التسلسل . قالوا : فالقول بانتفاء العلّة التامة المستلزمة للمفعول يوجب إما التسلسل وإما الترجيح بلا مرجح .

● قولهم : « إنَّ الواجب موجب بالذات لا فاعل بالاختيار » :

ثم أكثر هؤلاء يثبتون علّة غائية للفعل وهى بعينها الفاعلة ، ولكنهم متناقضون فإنهم يثبتون له العلّة الغائية ويثبتون لفعله العلّة الغائية ، ويقولون مع هذا : ليس له إرادة بل هو موجب بالذات ، لا فاعل بالاختيار ، وقولهم باطل من وجوه كثيرة .. منها أن يُقال : هذا القول مستلزم أن لا يحدث شىء ، وإن كل ما حدث حدث بغير إحداث مُحْدِث ، ومعلوم أن بطلان هذا أبين من بطلان التسلسل وبطلان الترجيح بلا مرجح ، وذلك أنَّ العلّة التامة المستلزمة لمعلولها يقترن بها معلولها ولا يجوز أن يتأخر عنها شىء من معلولها ، فكل ما حدث من الحوادث لا يجوز أن يحدث عن هذه العلّة التامة ، وليس هناك ما يصدر عنه الممكنات سوى الواجب بنفسه الذى سماه هؤلاء علّة تامة ، فإذا امتنع صدور الحوادث عنه وليس هناك ما يُحدثها غيره لزم أن يحدث بلا مُحْدِث .

وأيضاً فلو قُدِّرَ أنَّ غيره أحدثها ، فإن كان واجباً بنفسه كان القول فيه كالقول فى الواجب الأول ، وأصل قولهم : إنَّ الواجب بنفسه علّة تامة تستلزم مقارنة معلوله له فلا يجوز أن يصدر على قولهم : عن العلّة التامة حادث ، لا بواسطة ولا بغير واسطة ، لأنَّ تلك الواسطة إن كانت من لوازم وجوده كانت قديمة معه ، فامتنع صدور الحوادث عنها ، وإن كانت حادثة كان القول فيها كالقول فى غيرها .

● بطلان القول بالعلّة القديمة من ثلاث وجوه :

وإن قُدِّرَ أنَّ المُحْدِث للحوادث غير واجب بنفسه كان ممكناً مفتقراً إلى موجب يوجب به ، ثم إن قيل : إنه مُحدَث .. كان من الحوادث ، وإن قيل : إنه قديم .. كان له علّة تامة مستلزمة له ، وامتنع حينئذ حدوث الحوادث عنه ، فإن الممكن لا يوجد هو ولا شيء من صفاته وأفعاله إلا عن الواجب بنفسه ، فإذا قُدِّرَ حدوث الحوادث عن ممكن قديم معلول لعلّة قديمة قيل : هل حدث فيه سبب يقتضى الحدوث أم لا ؟ فإن قيل : لم يحدث سبب .. لزم الترجيح بلا مرجح . وإن قيل : حدث سبب .. لزم التسلسل كما تقدم .

الوجه الثانى الذى يبيِّن بطلان قولهم : أن يُقال : مضمون الحُجَّة أنه إذا لم يكن ثَمَّ علّة قديمة لزم التسلسل أو الترجيح بلا مرجح ، والتسلسل عندكم جائز . فإن أصل قولهم أنَّ هذه الحوادث متسلسلة شيئاً بعد شيء ، وأنَّ حركات الفلك توجب استعداد القوابل لأن تفيض عليها الصور الحادثة من العلّة القديمة سواء قلتم هى العقل الفعّال أو هى الواجب الذى يصدر عنه بتوسط العقول أو غير ذلك من الوسائط ، وإذا كان التسلسل جائزاً عندكم لم يمتنع حدوث الحوادث من غير علّة موجبة للمعلول وإن لزم التسلسل ، بل هذا خير فى الشرع والعقل من قولكم ، وذلك أنَّ الشرع أخبر أنَّ الله خلق السموات والأرض فى ستة أيام وهذا مما اتفق عليه الملل : المسلمون واليهود والنصارى . فإن قيل : بأنه خلقها بسبب حادث قبل ذلك كان خيراً من قولهم إنها قديمة أزلية معه فى الشرع ، وكان أولى فى العقل ، لأنَّ العقل ليس فيه ما يدل على قِدَم هذه الأفلاك حتى يعارض الشرع ، وهذه الحُجَّة العقلية إنما تقتضى أنه لا يحدث شيء إلا بسبب حادث ، فإذا قيل : إنَّ السموات والأرض خلقها الله تعالى بما حدث قبل ذلك ، لم يكن فى حجتكم العقلية ما يُبطل هذا .

الوجه الثالث : أن يقال : حدوث حادث بعد حادث بلا نهاية إما أن يكون ممكناً فى العقل أو ممتنعاً ، فإن كان ممتنعاً فى العقل لزم أنَّ الحوادث جميعها لها أول كما يقول ذلك مَن يقوله من أهل الكلام ، وبطل قولهم بقدم حركات

الأفلاك ، وإن كان محدَثاً أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والأرض موقوفاً على حوادث قبل ذلك كما تقولون أنتم فيما يحدث فى هذا العالَم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر والسحاب وغير ذلك ، فيلزم فساد حُجَّتكم على التقديرين .

## • إثبات الحكمة المرادة للّه من أفعاله وأحكامه :

ثم يقال : إما أن تثبتوا لمبدع العالَم حكمة وغاية مطلوبة ، وإما أن لا تثبتوا ، فإن لم تثبتوا بطل قولكم بإثبات العِلَّة الغائية وبطل ما تذكرونه من حكمة البارى تعالى فى خلق الحيوان وغير ذلك من المخلوقات ، وأيضاً فالوجود يُبطل هذا القول ، فإنَّ الحكمة الموجودة فى الوجود أمر يفوق العد والإحصاء ، كإحداثه سبحانه لما يُحدثه من نعمته ورحمته وقت حاجة الخلق إليه ، كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة ، وإحداثه للإنسان الآلات التى يحتاج إليها بقدر حاجته ... وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه ، وإن أثبتم له حكمة مطلوبة - وهى باصطلاحكم العِلَّة الغائية - لزمكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة ، فإنَّ القول بأنَّ الفاعل فعل كذا لحكمة كذا بدون كونه مريداً لتلك الحكمة المطلوبة جمع بين النقيضين ، وهؤلاء المتفلسفة من أكثر الناس تناقضاً ولهذا يجعلون العِلم هو العالِم ، والعِلم هو الإرادة ، والإرادة هى القدرة ... وأمثال ذلك .

وأما التقدير الثالث : وهو « أنه فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة » فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين ، وقول طوائف من أصحاب أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد وغيرهم ، وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة [1] وغيرهم ، وقول أكثر أهل الحديث

---

(١) المعتزلة : ويسمون أصحاب العدل ، والتوحيد ، ويلقبون بالقَدَرية ، وهم قد جعلوا لفظ القَدَرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القَدَرية يُطلق على مَن يقول بالقَدَر خيره وشره من الله تعالى . =

والتصوف وأهل التفسير وأكثر قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم كأبى البركات وأمثاله ، لكن هؤلاء على أقوال :

---

= ويعمهم فى الاعتقاد القول بأنّ الله تعالى قديم ، والقدم أخص صفاته ، ونفوا الصفات القديمة أصلاً فقالوا : قادر بذاته حى بصفاته لا يعلم بقدرة وحياة وهى صفات قديمة ومعان قائمة به ، ويتفقون على أنّ كلامه تعالى محدَث مخلوق فى محل وهو حرف وصوت كتب أمثاله فى المصاحف حكايات عنه .

وعندهم أنّ الارادة والسمع والبصر ليست معانى قائمة بذاتها ، كما يتفقون على نفى رؤية الله تعالى بالأبصار فى دار القرار ونفى التشبيه عنه من كل وجه : جهةً ومكاناً وصوتاً وجسماً وتحيزاً وانتقالاً وزوالاً وتغيراً وتأثراً ، ويوجبون تأويل الآيات المتشابهة فيها ، ويسمون هذا النمط توحيداً .... إلخ .

وانقسمت المعتزلة إلى واصلية أصحاب واصل بن عطاء ( ت ١٣١ هـ ) ، وهذيلية أصحاب أبى الهذيل العلاّف ، ونظامية أصحاب إبراهيم بن سيار النظام ، وحابطية أصحاب أحمد بن حابط ، وبشرية أصحاب بِشر بن المعتمر ، ومعمرية أصحاب معمر بن عباد السلمى ، ومزدارية أصحاب عيسى بن صبيح المزدار ، وثمامية أصحاب ثمامة بن أشرس ، وهشامية أصحاب هشام بن عمرو الفوطى ، وجاحظية أصحاب عمرو بن بحر الجاحظ ، وخياطية أصحاب أبى الحسن بن عمرو الخياط ، وجبائية أصحاب أبى على بن عبد الوهاب الجبائى . وانظر جـ ١ هامش ص ٣٥ ، ٢١٣ ، و جـ ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، وفى تعريف الكرامية : انظر جـ ٣ هامش ص ١٣ .

● والمرجئة : فرقة ظهرت فى أوائل الإسلام يقول أتباعها بأنّ المسلم لا يفقد إيمانه بالخطيئة .

والإرجاء على معنيين . الأول : الإمهال والتأخير ، والثانى : الرجاء .

والمرجئة أصناف أربعة : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القَدَرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . ويؤخر المرجئة العمل عن النية والقصد ، كما أنهم يقولون بأنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، ويؤخرون حكم صاحب الكبيرة إلى القيامة فلا يُقضى عليه بحكم ما فى الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار .

وانقسمت المرجئة إلى يونسية أصحاب يونس السمرى ، وعبيدية أصحاب عبيد المكبت ، وغسانية أصحاب غسان الكوفى ، وثوبانية أصحاب أبى ثوبان المرجئى ، وتومنية أصحاب أبى معاذ التومنى ، وصالحية أصحاب صالح بن عمرو الصالحى .. إلخ .

ورجال المرجئة من أئمة الحديث الذين لم يكفّروا أصحاب الكبائر بالكبيرة ولم يحكموا بتخليدهم فى النار - خلافاً للخوارج والقَدَرية - هم : الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب ، وسعد بن =

منهم مَن قال : إنَّ الحكمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه أيضاً كما يقول ذلك مَن يقوله من المعتزلة والشيعة ومَن وافقهم ، وقالوا : الحكمة فى ذلك إحسانه إلى الخلق ، والحكمة فى الأمر تعريض المكلَّفين للثواب ، وقالوا : إنَّ فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود فى العقل . فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم ولا قام به فعل ولا نعت .

فقال لهم الناس : أنتم متناقضون فى هذا القول لأنَّ الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يُحمد لأجله ، إما لتكميل نفسه بذلك وإما لقصده الحمد والثواب بذلك ، وإما لرقة وألم يجده فى نفسه يدفع ذلك الإحسان لألم ، وإما لالتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان ، فإنَّ النفس الكريمة تفرح وتُسَر وتلتذ بالخير الذى يحصل منها إلى غيرها ، فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسِن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يُحمد لأجله ، وأما إذا قُدِّرَ أنَّ وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أنَّ مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يُعَدُّ عبثاً فى عقول العقلاء ، وكل مَن فعل فعلاً ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عبثاً ولم يكن محموداً على هذا ، وأنتم عللتم أفعاله فراراً من العبث فوقعتم فى العبث ، فإنَّ العبث هو الفعل الذى ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل ، ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من العقلاء أحداً بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك إلا لما له فى ذلك من المنفعة والمصلحة ، وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا فى العاجل ولا فى الآجل لا يُستحسَن من الآمر .

---

= جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو بن مرة ، ومحارب بن دثار ، ومقاتل بن سليمان ، وذر ، وعمرو ابن ذر ، وحماد بن أبى سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسين ، وقديد بن جعفر . وانظر جـ ٣ هامش ص ١٢ ( البلتاجى ) .

## • مَن أثبت التحسين والتقبيح العقليين من أهل السُنَّة :

ونشأ من هذا الكلام نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومَن وافقهم فى مسألة التحسين والتقبيح العقلى ، فأثبت ذلك المعتزلة وغيرهم ومَن وافقهم من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وأهل الحديث وغيرهم ، وحكوا ذلك عن أبى حنيفة نفسه ، ونفى ذلك الأشعرية ومَن وافقهم من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، واتفق الفريقان على أنَّ الحُسن والقُبح إذا فُسِّرا بكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له وكونه ضاراً للفاعل منافراً له أنه يمكن معرفته بالعقل كما يُعرف بالشرع ، وظن مَن ظن من هؤلاء أنَّ الحُسن والقُبح المعلوم بالشرع خارج عن هذا ، وهذا ليس كذلك ، بل جميع الأفعال التى أوجبها الله تعالى وندب إليها هى نافعة لفاعليها ومصلحة لهم ، وجميع الأفعال التى نهى الله عنها هى ضارة لفاعليها ومفسدة فى حقهم ، والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له ، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له ، والمعتزلة أثبتت الحُسن فى أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يعود إليه من أفعاله . ومنازعوهم لما اعتقدوا أنَّ لا حُسن ولا قُبح إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم نفوا ذلك وقالوا : القبيح فى حق الله تعالى هو الممتنع لذاته ، وكل ما يُقدَّر ممكناً من الأفعال فهو حسن ، إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول ، وأولئك أثبتوا حُسناً وقُبحاً لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته ، إذ عندهم لا يقوم بذاته وصف ولا فعل ولا غير ذلك وإن كانوا قد يتناقضون .

## • خطأ المعتزلة فى مسألة التحسين والتقبيح والعدل والحكمة :

ثم أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح ، فجعلوا يوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد ، ويُحرِّمون عليه من جنس ما يُحرِّمون على العبد ، ويسمون ذلك « العدل والحكمة » مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته ،

فلا يثبتون له مشيئة عامة ، ولا قُدرة تامة ، فلا يجعلونه « على كل شئ قدير » ، ولا يقولون : « ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن » ، ولا يقرون بأنه خالق كل شيء . ويثبتون له من الظلم ما نزّه نفسه عنه سبحانه ، فإنه قال : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً ﴾ (١) أى لا يخاف أن يُظلم فيُحمل عليه من سيئات غيره ولا يُهضم من حسناته . وقال تعالى : ﴿ مَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (٢) ، وقال ﷺ فى حديث البطاقة الذى رواه الترمذى وغيره : « يُجاء برجل من أمتى يوم القيامة فتُنشر له تسعة وتسعون سجلاً كل سجل مد البصر ، فيقال له : هل تنكر من هذا شيئاً ؟ فيقول : لا يارب ، فيقال له : لا ظلم عليك اليوم ، ويُؤتى ببطاقة فيها شهادة أنْ لا إله إلاّ اللّه فتوضع البطاقة فى كفة والسجلات فى كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة » فقد أخبر النبى ﷺ إنه لا يُظلم بل يُثاب على ما أتى به من التوحيد ، كما قال تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَراً يَرَهُ ﴾ (٣) .

وجمهور هؤلاء الذين يسمون أنفسهم عدلية يقولون : مَن فعل كبيرة واحدة أُحبطت جميع حسناته وخُلّد فى نار جهنم ، فهذا الذى سماه اللّه ورسوله ظلماً يصفون اللّه به مع دعواهم تنزيهه عن الظلم ، ويسمون تخصيصه مَن يشاء برحمته وفضله وخلقه ماخلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلماً . والكلام فى هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع ، وإنما نبهنا على مجامع أُصول الناس فى هذا المقام .

---

(١) طه : ١١٢ (٢) سورة ق : ٢٩ (٣) الزلزلة : ٧ - ٨

## • قول المعتزلة والشيعة بوجوب الأصلح على الله والعجز عن غيره :

وهؤلاء المعتزلة ومَن وافقهم من الشيعة [1] يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له فى دينه ، وتنازعوا فى وجوب الأصلح فى دنياه ، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل ، ولا يقدر أن يهدى ضالاً ولا يضل مهتدياً .

---

(١) تطلق كلمة الشيعة ويُراد منها الأتباع والأنصار والأعوان خاصة ، وتُطلق على الفِرقة الواحدة ، وتقع على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

وتطلق هذه التسمية على أنصار علىّ بن أبى طالب كرَّم الله وجهه ، وأبنائه وأحفاده من بعده .

وظهرت فى الشيعة فرق الإمامية الإثنى عشرية ، والإسماعيلية ، بالإضافة إلى الزيدية أصحاب زيد بن على ، والكيسانية أصحاب كيسان مولى علىّ بن أبى طالب ، والمختارية أصحاب المختار ابن عبيد ، والهاشمية أصحاب أبى هاشم بن محمد ابن الحنفية ، والمنصورية أصحاب أبى منصور العجلى ، والخطابية أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع .. وغيرهم .

ويجمع الشيعة القول بالإمامة والوصاية والرجعة . والإمامة عندهم حتمية يفرضها الدين وتحتمها العقيدة ، وتنحصر فى علىٍّ بن أبى طالب وأولاده وأحفاده . أما الوصاية فإن كل إمام عندهم وصى من قبله كما كان علىّ كرَّم الله وجهه وصى الرسول ﷺ .

• والرجعة - عندهم - هى رجعة الرسول ﷺ ، وكذا علىّ بن أبى طالب ، كما ينتظرون محمد ابن الحسن العسكرى وهو المهدى المنتظر فى عقيدتهم .

وكما يجمع الشيعة القول بوجوب التعيين والتنصيص ، يجمعهم أيضاً القول بثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر ، كذا القول بالتولى والتبرى قولاً وفعلاً وعقداً ، إلا فى حال الثقية ، وإن كان بعض الزيدية يخالفونهم فى ذلك .

ويرى الشيعة الإمامية أنَّ النبى ﷺ قد أوصى لعلىّ بن أبى طالب كرَّم الله وجهه بالإمامة ، كما أنَّ علياً أوصى بها لابنه الحسن ، ثم أوصى الحسن لأخيه الحسين ، وبعده كانت الإمامة لابنه على زين العابدين ، ثم لابنه محمد الباقر ، ثم لابنه جعفر الصادق ، ثم لابنه موسى الكاظم . ثم لابنه علىّ الرضا ، ثم لابنه محمد الجواد ، ثم لابنه علىّ الهادى ، ثم لابنه الحسن العكسرى ، ثم لابنه محمد المهدى المنتظر ، وهو الإمام الثانى عشر . ( البلتاجى )

وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام وغيرهم ، والمتفلسفة أيضاً ، فلا يوافقونهم على هذا بل يقولون إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها سبحانه ، وهو يُعلِّم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه وقد لا يعلمون ذلك . والأمور العامة التى يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة ، كإرسال محمد ﷺ فإنه كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (١) فإنَّ إرساله كان من أعظم النعمة على الخلق وفيه أعظم حكمة للخالق ورحمة منه لعباده كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُواْ أَهَؤُلاَءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا ، أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْراً ﴾ (٤) قالوا : هو محمد ﷺ .

- كون رسالة محمد ﷺ نعمة ورحمة عامة ، وأفعال الله خيراً لا شراً ، فضلاً أو عدلاً :

فإذا قال قائل : « فقد تضرر برسالته طائفة من الناس كالذين كذَّبوه من المشركين وأهل الكتاب » كان عن هذا جوابان :

أحدهما : أنه نفعهم بحسب الإمكان فإنه أضعف شرهم الذى كانوا يفعلونه لولا الرسالة بإظهار الحجج والآيات التى زلزلت ما فى قلوبهم ، وبالجهاد والجزية التى أخافتهم وأذلتهم حتى قَلَّ شرهم ، ومَن قتله منهم مات قبل أن يطول عمره فى الكفر فيعظم كفره ، وكان ذلك تقليلاً لشره ، والرسل صلوات الله عليهم بُعِثوا لتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان .

---

(١) الأنبياء : ١٠٧
(٢) آل عمران : ١٦٤
(٣) الأنعام : ٥٣
(٤) إبراهيم : ٢٨

والجواب الثانى : أنَّ ما حصل من الضرر أمر مغمور في جنب ما حصل من النفع ، كالمطر الذى عَمَّ نفعه إذا خرب به بعض البيوت أو احتُبِسَ به بعض المسافرين والمكتسبين كالقصَّارين ونحوهم ، وما كان نفعه ومصلحته عامة كان خيراً مقصوداً ورحمة محبوبة وإن تضرر به بعض الناس . وهذا الجواب أجاب به طوائف من المسلمين وأهل الكلام والفقه وغيرهم من الحنفية والحنبلية وغيرهم ومن الكرَّامية والصوفية ، وهو جواب كثير من المتفلسفة .

وقال هؤلاء : جميع ما يُحدثه فى الوجود من الضرر فلا بد فيه من حكمة ، قال تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُ ﴾ (٢) والضرر الذى يحصل به حكمة مطلوبة لا يكون شراً مطلقاً ، وإن كان شراً بالنسبة إلى مَن تضرر به . ولهذا لا يجىء فى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر وحده إلى الله ، بل لا يُذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة : إما أن يدخل فى عموم المخلوقات فإنه إذا دخل فى العموم أفاد عموم القُدرة والمشيئة والخلق ، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم ، وإما أن يُضاف إلى السبب الفاعل ، وإما أن يُحذف فاعله .

## ● شواهد أنواع النصوص الثلاثة فى مخلوقية الشر أو الضرر :

فالأول كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ (٣) ونحو ذلك ، ومن هذا الباب أسماء الله المقترنة كـ « المعطى المانع ، والضار النافع ، المعز المذل ، الخافض الرافع » ، فلا يُفرد الاسم المانع عن قرينه ، ولا الضار عن قرينه ، لأنَّ اقترانها يدل على العموم ، وكل ما فى الوجود من رحمة ونفع ومصلحة فهو من فضله تعالى ، وما فى الوجود من غير ذلك فمن عدله ، فكل نعمة منه فضل ، وكل نقمة منه عدل ، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة ، سحَّاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات

---

(١) النمل : ٨٨ (٢) السجدة : ٧ (٣) الرعد : ١٦

والأرض ؟ فإنه لم يغض ما فى يمينه ، والقسط بيده الأخرى يخفض ويرفع » فأخبر أنَّ يده اليمنى فيها الإحسان إلى الخلق ، ويده الأخرى فيها العدل والميزان الذى به يخفض ويرفع ، فخفضه ورفعه من عدله ، وإحسانه إلى خلقه من فضله .

وأما حذف الفاعل فمثل قول الجن : ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِى أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٢) ... ونحو ذلك .

وإضافته إلى السبب كقوله : ﴿ من شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعيبَهَا ﴾ (٤) مع قوله : ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّه ، وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَّفْسِكَ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا ، قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٨) ... وأمثال ذلك .

ولهذا ليس فى أسماء اللّه الحُسنى اسم يتضمن الشر ، وإنما يُذكر الشر فى مفعولاته كقوله : ﴿ نَبِّىءْ عِبَادِى أَنِّى أَنَا الغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ العَذَابُ الأَلِيمُ ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ العِقَابِ ، وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١٠) ، وقوله : ﴿ اعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ العِقَابِ ﴾ ... الآية (١١) ، وقوله : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ﴾ (١٢) . فبيَّن سبحانه أن بطشه شديد ، وأنه هو الغفور الودود .

---

(١) الجن : ١٠ (٢) الفاتحة : ٧ (٣) الفلق : ٢
(٤) الكهف : ٧٩ (٥) الكهف : ٨٢ (٦) النساء : ٧٩
(٧) الأعراف : ٢٣ (٨) آل عمران : ١٦٥ (٩) الحجر : ٤٩ - ٥٠
(١٠) الأعراف : ١٦٧ (١١) المائدة : ٩٨ (١٢) البروج : ١٢ - ١٤

## • الانتقام من أفعال الله ، والمنتقم ليس من أسمائه الحسنى :

واسم المنتقم ليس من أسماء الله الحُسنى الثابتة عن النبى ﷺ ، وإنما جاء فى القرآن مقيَّداً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ (٢) ، والحديث الذى فى عدد الأسماء الحُسنى الذى يُذكر فيه « المنتقم » وذُكِرَ فى سياقه : « البر التواب المنتقم العفو الرؤوف » ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبى ﷺ ، بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن بعض شيوخه ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذى ، رواه من طريق الوليد بن مسلم بسياق ، ورواه غيره باختلاف فى الأسماء وفى ترتيبها يبيِّن أنه ليس من كلام النبى ﷺ . وسائر مَن روى هذا الحديث عن أبى هريرة ثم عن الأعرج ثم عن أبى الزناد لم يذكروا أعيان الأسماء ، بل ذكروا قوله ﷺ : « إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً - مائة إلاَّ واحداً - من أحصاها دخل الجنة » وهكذا أخرجه أهل الصحيح كالبخارى ومسلم وغيرهما ، ولكن رُوِىَ عدد الأسماء من طريق أخرى من حديث محمد بن سيرين عن أبى هريرة ، ورواه ابن ماجه وإسناده ضعيف يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبى ﷺ ، وليس فى عدد الأسماء عن النبى ﷺ إلا هذان الحديثان كلاهما مروى من طريق أبى هريرة ، وهذا مبسوط فى موضعه (٣) .

والمقصود هنا التنبيه على أُصول تنفع فى معرفة هذه المسألة فإنَّ نفوس بنى آدم لا يزال يجول فيها من هذه المسألة أمر عظيم .

---

(١) السجدة : ٢٢ (٢) إبراهيم : ٤٧

(٣) ملخص كلامه : أنَّ الانتقام من أفعاله التى لم يثبت له منها اسم . ونقول : إنه فى اللغة التى ورد بها القرآن بمعنى الجزاء والقِصاص لا بمعنى الظلم كما يستعمله الناس .

وإذا علم العبد من حيث الجملة أنَّ لله فيما خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا ، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يُبهر عقله ويتبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه حيث قال : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ ﴾ (١) فإنه ﷻ قال في الحديث الصحيح : « لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها » ، وفي الصحيحين عنه أنه قال : « إنَّ الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة ، فبها يتراحم الخلق حتى إنَّ الدابة لترفع حافرها عن ولدها من تلك الرحمة ، واحتبس عنده تسعاً وتسعين رحمة ، فإذا كان يوم القيامة جمع هذه إلى تلك فرحم بها عباده » .. أو كما قال .

## • مذهب جمهور السَلَف - ومنهم الأئمة الأربعة - إثبات الحكمة لا نفيها كالأشعرية :

ثم هؤلاء الجمهور من المسلمين وغيرهم كأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم من السَلَف والعلماء الذين يُثبتون حكمة فلا ينفونها (٢) كما نفاها الأشعرية ونحوهم الذين يثبتون إرادة بلا حكمة ومشيئة ، بلا رحمة ولا محبة ولا رضا ، وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة إليه سواء لا يُفرِّقون بين الإرادة والمحبة والرضا ، بل ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان قالوا : « إنه يحبه ويرضاه كما يريده » ، وإذا قالوا : « لا يحبه ولا يرضاه ديناً » قالوا : إنه لا يريده ديناً ، وما لم يقع من الإيمان والتقوى فإنه لا يحبه ولا يرضاه عندهم كما لا يريده . وقد قال تعالى : ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ القَوْلِ ﴾ (٣) فأخبر أنه لا يرضاه ، مع أنه قَدَّره

---

(١) فصلت : ٥٣

(٢) كذا في الأصل وظاهره أنَّ كلمة « الذين » صفة لما قبله ، وحينئذ يبقى مبدأ الكلام بغير خبر . فإذا حذفت كانت جملة « يثبتون » خبر المبتدأ ، وإذا بقيت وجب حذف الفاء من قوله « فلا ينفونها » لتكون الجملة بعدها هي الخبر . وربما كان في الأصل تحريف غير هذا .

(٣) النساء : ١٠٨

وقضاه ، ولا يوافقون المعتزلة على إنكار قَدَر الله تعالى وعموم خلقه ومشيئته وقُدرته ، ولا يشبهونه بخلقه فيما يوجب ويُحرِّم كما فعل هؤلاء ، ولا يسلبونه ما وصف به نفسه من صفاته وأفعاله ، بل أثبتوا له ما أثبته لنفسه من الصفات والأفعال ونزهوه عما نزه عنه نفسه من الصفات والأفعال ، وقالوا : إنَّ الله خالق كل شيء ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وهو يحب المحسنين والمتقين ، ويرضى عن السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يرضى بالقول المخالف لأمر الله ورسوله ، وقالوا : مع أنه خالق كل شيء وربه ومليكه فقد فرَّق بين المخلوقات ، أعيانها وأفعالها ، كما قال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (١) ، وكما قال : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ * وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ ﴾ (٤) ... وأمثال ذلك مما يبيِّن الفرق بين المخلوقات وانقسام الخلق إلى شقي وسعيد كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ ﴾ (٦) ، وقال تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ، وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (٧) . وقال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ * فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الآخِرَةِ فَأُوْلَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾ (٨) ... ونظائر هذا في القرآن كثير .

---

(١) القلم : ٣٥ (٢) الجاثية : ٢١ (٣) سورة ص : ٢٨
(٤) فاطر : ١٩ - ٢٢ (٥) التغابن : ٢ (٦) الأعراف : ٣٠
(٧) الإنسان : ٣١ (٨) الروم : ١٤ - ١٦

## • الضلال فى القَدَر بإنكار عمومه فى الخير والشر ، أو بالجبر وتعطيل التكليف :

وينبغى أن يُعلم أنَّ هذا المقام زل فيه طوائف من أهل الكلام والتصوف وصاروا فيه إلى ما هو شر من قول المعتزلة ونحوهم من القَدَرية ، فإنَّ هؤلاء يُعظِّمون الأمر والنهى والوعد والوعيد وطاعة اللّه ورسوله ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، لكن ضَلُّوا فى القَدَر واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا مشيئة عامة وقُدرة شاملة وخلقاً متناولاً لكل شىء لزم من ذلك القدح فى عدل الرب وحكمته وغلطوا فى ذلك .

فقابل هؤلاء قوم من العلماء والعُبَّاد وأهل الكلام والتصوف ، فأثبتوا القَدَر وآمنوا بأنَّ اللّه رب كل شىء ومليكه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خالق كل شىء ، وهذا حسن وصواب . لكنهم قَصَّروا فى الأمر والنهى والوعد والوعيد ، وأفرطوا حتى غلا بهم إلى الإلحاد فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ [1] فأولئك القَدَرية وإن كانوا يشبهون المجوس [2] من حيث أنهم أثبتوا فاعلاً لما اعتقدوه شراً غير اللّه سبحانه ، فهؤلاء شابهوا المشركين الذين قالوا : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ فالمشركون شر من المجوس . فإنَّ المجوس يُقَرون [3] بالجزية باتفاق المسلمين ، وذهب بعض العلماء إلى حل نسائهم وطعامهم ، وأما المشركون فاتفقت الأمة على تحريم

---

(١) الأنعام : ١٤٨

(٢) المجوس : هم الوثنيون من الفُرس الذين يتبعون أصلين مدبرين قديمين يقتسمان الخير والشر هما النور والظلام ، فالأول يصنع الخير قصداً واختياراً ، والثانى يفعل الشر طبعاً واضطراراً ... ويزعمون أن سمع النور وبصره وسائر حواسه شئ واحد ، فسمعه هو بصره ، وبصره هو حواسه .
( البلتاجى )

(٣) يُقَرون - بفتح القاف - مبنى للمفعول : أى يقرهم المسلمون على دينهم بأداء الجزية .

نكاح نسائهم ، ومذهب الشافعى وأحمد فى المشهور عنه وغيرهما أنهم لا يُقَرّون بالجزية ، وجمهور العلماء على أنّ مشركى العرب لا يُقَرون بالجزية وإن أقرت المجوس ، فإنّ النبى ﷺ لم يقبل الجزية من المشركين بل قال : « أُمِرْتُ أن أُقاتل الناسَ حتى يشهدوا أنّ لا إله إلا اللّه وأنى رسول اللّه ، فإذا قالوها عصموا منى دمائهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على اللّه عَزّ وجَلّ » .

## • تسوية بعض الصوفية بين الإيمان والكفر والخير والشر بكونها منه تعالى :

والمقصود هنا أنّ مَن أثبت القَدَر واحتج به على إبطال الأمر والنهى فهو شر ممن أثبت الأمر والنهى ولم يُثبت القَدَر ، وهذا متفَق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل من جميع الخلق ، فإنّ مَن احتج بالقَدَر وشهود الربوبية العامة لجيمع المخلوقات ولم يُفرّق بين المأمور والمحظور ، والمؤمن والكافر ، وأهل الطاعة وأهل المعصية ، لم يؤمن بأحد من الرسل ولا بشىء من الكتب ، وكان عنده آدم وابليس سواء ، ونوح وقومه سواء ، وموسى وفرعون سواء ، والسابقون الأوّلون والكافرون سواء . وهذا الضلال قد كثر فى كثير من أهل التصوف والزهد والعبادة ، لا سيما إذا قرنوا به توحيد أهل الكلام المثبتين للقَدَر والمشيئة من غير إثبات المحبة والبغض والرضا والسخط ، الذين يقولون : التوحيد هو توحيد الربوبية ، والإلهية عندهم هى القُدرة على الاختراع ، ولا يعرفون توحيد الإلهية ، ولا يعلمون أنّ الإله هو المألوه المعبود ، وأنّ مجرد الإقرار بأنّ اللّه رب كل شىء لا يكون توحيداً حتى تشهد أنّ لا إلٰهَ إلّا اللّه كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ ﴾ (١) . قال عكرمة : تسألهم مَن خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : اللّه ، وهم يعبدون غيره ، وهؤلاء يدّعون التوحيد والفَنَاء (٢) فى التوحيد ويقولون إنّ هذا نهاية المعرفة ، وإنّ

---

(١) يوسف : ١٠٦

(٢) الفناء عند الصوفية : اصطلاح ابتدعوه تمهيداً لتقرير وحدة الوجود ، وأول مَن تكلم به هو طيفور بن عيسى البسطامى ( البلتاجى ) .

العارف إذا صار فى هذا المقام لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة لشهوده الربوبية العامة والقيومية الشاملة . وهذا الموضع وقع فيه من الشيوخ الكبار مَن شاء الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

● الآيات فى إثبات إيمان المشركين بتوحيد الربوبية دون الألوهية :

وهؤلاء غاية توحيدهم هو توحيد المشركين الذين كانوا يعبدون الأصنام الذين قال الله عنهم : ﴿ قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فيهَا إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ للّه ، قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ * قُل مَن رَّبُّ السَّمَوَات السَّبْعِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ * سَيَقُولُونَ للّه ، قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ * قُلْ مَن بِيَدِه مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْه إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ للّه ، قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَئن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ، فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ، قُلِ الحَمْدُ للّه ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ ، فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ، فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الحَقُّ ، فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلا الضَّلالُ ، فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ * قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ من شُرَكَائِكُم مَّنْ يَهْدِى إِلَى الحَقِّ ، قُلِ اللَّهُ يَهْدِى للحَقِّ ، أَفَمَنْ يَهْدِىَ إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّىَ إِلا أَنْ يُهْدَىٰ ، فَمَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى :

---

(١) المؤمنون : ٨٤ - ٨٩ (٢) العنكبوت : ٦١

(٣) لقمان : ٢٥ (٤) يونس : ٣١ - ٣٥

﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُواْ شَجَرَهَا ، أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ * أَمَّن جَعَلَ الأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلاَلَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ البَحْرَيْنِ حَاجِزاً ، أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ * أَمَّن يُجِيبُ المُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ ، أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ ، قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ * أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ، أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّن يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ، أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ ، قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [1] فإنَّ هؤلاء المشركين كانوا مُقرِّين بأنَّ الله خالق السموات والأرض وخالقهم وبيده ملكوت كل شيء ، وكانوا مُقرِّين بالقَدَر ، فإنَّ العرب كانوا يُثبتون القَدَر في الجاهلية وهو معروف عنهم في النُظم والنَثر ، ومع هذا فلم يكونوا يعبدون الله وحده لا شريك له ، بل عبدوا غيره فكانوا مشركين شراً من اليهود والنصارى ، فمَن كان غاية توحيده وتحقيقه هو هذا التوحيد كان غاية توحيده توحيد المشركين .

● المعتزلة والشيعة خير من جبرية الصوفية :

وهذا المقام مقام وأى مقام ، زلَّت فيه أقدام ، وضلَّت فيه أفهام ، وبُدِّلَ فيه دين المسلمين ، والتبس فيه أهل التوحيد بعُبَّاد الأصنام على كثير ممن يدَّعون نهاية التوحيد والتحقيق والمعرفة والكلام ، ومعلوم عند كل مَن يؤمن بالله ورسوله أنَّ المعتزلة والشيعة القَدَرية المثبتين للأمر والنهي والوعد والوعيد خير ممن يسوى بين المؤمن والكافر ، والبَر والفاجر ، والنبي الصادق ، والمتنبي الكاذب ، وأولياء الله وأعدائه الذين ذمهم السَلَف ، بل هم أحق بالذم من المعتزلة ، كما قال الخلاَّل في كتاب « السُنَّة والرد على القَدَرية » وقولهم :

---

(١) النمل : ٦٠ - ٦٤

إنَّ اللّه أجبر العباد على المعاصى ، وذكر المروذى قال : قلت لأبى عبد اللّه : رجل يقول إنَّ اللّه أجبر العباد ، فقال : هكذا لا نقول وأنكر ذلك ، وقال : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ (١) .

وَذُكِرَ عن المروذى أنَّ رجلاً قال : إنَّ اللّه لم يجبر العباد على المعاصى ، فرد عليه آخر فقال : إنَّ اللّه جَبَر العباد ، أراد بذلك إثبات القَدَر ، فسألوا عن ذلك أحمد بن حنبل فأنكر عليهما جميعاً حتى قال - أو أمر أن يُقال : ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ .

● الفرق بين معنى « جَبَلَ » و « جَبَرَ » :

وذُكِرَ عن عبد الرحمن بن مهدى قال : أنكر سفيان الثورى « جَبَرَ » وقال : إنَّ اللّه جَبَلَ العباد . قال المروذى : أراد قول النبى ﷺ لأشج عبد القيس ، يعنى قوله : « إن فيكَ لخلتين يحبهما اللّه : الحلم والإناءة » فقال : أخُلقين تَخَلَّقتُ بهما أم خُلقين جُبِلتُ عليهما ؟ فقال : « بل خُلقين جُبِلتَ عليهما » فقال : الحمد للّه الذى جبلنى على خُلقين يحبهما .

وذُكِرَ عن أبى إسحاق الفزارى قال : قال الأوزاعى : أتانى رجلان فسألانى عن القَدَر فأحببتُ أن آتيك بهما تسمع كلامهما وتجيبهما . قلت : رحمك اللّه ، أنت أولى بالجواب ، قال : فأتانى الأوزاعى ومعه الرجلان فقال : تكلما ، فقالا : قَدِمَ علينا ناس من أهل القَدَر فنازعونا فى القَدَر ونازعناهم فيه حتى بلغ بنا وبهم إلى أن قلنا : إنَّ اللّه جَبَرنا على ما نهانا عنه ، وحال بيننا وبين ما أمرنا به ، ورزقنا ما حرَّم علينا ، فقلت : يا هؤلاء ، إنَّ الذين أتوكم بما أتوكم به قد ابتدعوا بِدعة وأحدثوا حَدَثاً ، وإنى أراكم قد خرجتم من البِدعة إلى مثل ما خرجوا إليه . فقال : أصبتَ وأحسنتَ يا أبا إسحاق .

---

(١) المدثر : ٣١

وذُكِرَ عن بقية بن الوليد قال : سألت الزبيدى والأوزاعى عن الجبر فقال الزبيدى : أمر اللّه أعظم وقُدرته أعظم من أن يُجبر أو يُعضل ، ولكن يقضى ويُقَدِّر ويخلق ويُجْبِل عبده على ما أحبَّ [1] .

وقال الأوزاعى : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسُّنَّة فأهابُ أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقَدَر والخَلْق والجَبْل ، فهذا يُعرف فى القرآن والحديث .

وقال مطرف بن الشخير : لم نوكل إلى القَدَر وإليه نصير .

وقال ضمرة بن ربيعة : لم نؤمر أن نتوكل على القَدَر وإليه نصير .

وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ قال : « ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار » قالوا : يا رسول اللّه ، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟ فقال : « لا ، اعملوا فكلٌ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له » .. وهذا باب واسع

والمقصود هنا أنَّ الخلاَّل وغيره أدخلوا القائلين بالجبر فى مسمى القَدَرية ، وإن كانوا لا يحتجون بالقَدَر على المعاصى ، فكيف بمن يحتج به على المعاصى ؟ ومعلوم أنه يدخل فى ذم مَن ذم اللّه من القَدَرية مَن يحتج به على إسقاط الأمر والنهى أعظم مما يدخل فيه المُنْكِر له ، فإنَّ ضلال هذا أعظم . ولهذا قُرِنت القَدَرية بالمرجئة فى كلام غير واحد من السَلَف ، ورُوِىَ فى ذلك حديث مرفوع لأنَّ كُلاً من هاتين البدعتين تُفسد الأمر والنهى والوعد والوعيد . فالإرجاء يُضعف الإيمان بالوعيد ويُهَوِّن أمر الفرائض والمحارم ، والقَدَرى إن احتج به كان

---

(١) ، (٢) كلمة « الجَبْل » هنا موهمة للجبر حتى كأنَّ الخلاف بينهما لفظى . والحق أنَّ الجَبْل بمعنى الخلق والفِطرة ، وقد خلق اللّه جميع البَشر مستعدين للحق والباطل وفعل الخير والشر ، وخلق لهم إرادة تمكنهم من الترجيح بين ما يتعارض من هذه الأضداد التى تعرض لهم بما عند كُلٍّ من المرجحات ، وجعل الدين مرشداً للفِطرة فيما تخطىء فيه بالجهالة واتباع الهوى . وما يتفاضلون به من الأخلاق الفطرية بسُنَّة اللّه فى الوراثة أو غيرها يكون من أسباب الترجيح ، ولكنه لا يدخل فى معنى الجبر وسلب الاختيار ... فتدبر .

عوناً للمرجىء ، وإن كذَّب به كان هو والمرجىء قد تقابلا ، هذا يبالغ فى التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه ، وهذا يبالغ فى الناحية الأخرى .

ومن المعلوم أنَّ الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصدق الرسل فيما أخبرت ، وتطاع فيما أمرت ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا من رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (٢) ، والإيمان بالقَدَر من تمام ذلك . فمَن أثبت القَدَر وجعل ذلك معارضاً للأمر فقد أذهب الأصل .

● إسقاط الأمر والنهى بحجة القَدَر كفر باتفاق الملل :

ومعلوم أنَّ مَن أسقط الأمر والنهى الذى بعث الله به رسله فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى ، بل هؤلاء قولهم متناقض لا يمكن أحداً منهم أن يعيش به ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق ولا يتعاشر عليه اثنان ، فإنَّ القَدَر إن كان حُجَّة فهو حُجَّة لكل أحد ، وإلا فليس حُجَّة لأحد . فإذا قُدِّرَ أنَّ الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شاتم أو أخذ ماله أو أفسد أهله أو غير ذلك ، فمتى لامه أو ذمه أو طلب عقوبته أبطل الاحتجاج بالقَدَر . ومَن ادعى أنَّ العارف إذا شهد الإرادة سقط عنه الأمر ، كان هذا الكلام من الكفر الذى لا يرضاه اليهود ولا النصارى ، بل ذلك ممتنع فى العقل محال فى الشرع ، فإنَّ الجائع يُفرِّق بين الخبز والتراب ، والعطشان يُفرِّق بين الماء والسراب ، فيحب ما يشبعه ويرويه دون ما لا ينفعه ، والجميع مخلوق لله تعالى ، فالحى وإن كان مَن كان لا بد وأن يُفرِّق بين ما ينفعه وينعمه ويسره ، وبين ما يضره ويشقيه ويؤلمه . هذه حقيقة الأمر فإنَّ الله تعالى أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم .

* * *

---

(١) النساء : ٦٤ (٢) النساء : ٨٠

## • تقسيم الناس فى الشرع والقَدَر إلى أربعة أصناف :

والناس فى الشرع والقَدَر على أربعة أنواع ، فشر الخلق مَن يحتج بالقَدَر لنفسه ولا يراه حُجَّة لغيره ، يستند إليه فى الذنوب والمعايب ، ولا يطمئن إليه فى المصائب ، كما قال بعض العلماء : أنت عند الطاعة قَدَرى وعند المعصية جَبْرِى أىُّ مذهب وافق هواك تمذهبتَ به . وبإزاء هؤلاء خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعايب ، كما قال تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى الأَرْضِ وَلَا فِى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَا آتَاكُمْ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾ (٣) ، قال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويُسلِّم . قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

## • حديث محاجة آدم وموسى ليس من الاحتجاج بالقَدَر :

وقد ذكر الله تعالى عن آدم عليه السلام أنه لما فعل ما فعل قال : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾ (٥) ، وعن إبليس أنه قال : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِى لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٦) فمَن تاب أشبه أباه آدم ، ومَن أصرَّ واحتج بالقَدَر أشبه إبليس . والحديث الذى فى الصحيحين فى احتجاج آدم وموسى عليهما السلام لما قال له

---

(١) غافر : ٥٥ (٢) الحديد : ٢٢ - ٢٣ (٣) التغابن : ١١
(٤) آل عمران : ١٣٥ (٥) الأعراف : ٢٣ (٦) الحجر : ٣٩

موسى : « أنت آدم أبو البَشر : خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وعلّمك أسماء كل شيء ، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ، وخَطَّ لك التوراة بيده ، فبكم وجدتَ مكتوباً عليَّ قبل أن أُخلق : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ ؟ [1] قال : بكذا وكذا سنة ، قال : فحَجَّ آدم موسى » ، وهذا الحديث فى الصحيحين من حديث أبى هريرة وقد رُوِىَ بإسناد جيد عن عمر رضى الله عنه .

فآدم إنما حَجَّ موسى لأنَّ موسى لامه على ما فعل لأجل ما حصل لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة ، لم يكن لومه لأجل حق الله فى الذنب . فإنَّ آدم قد تاب من الذنب كما قال تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ من رَّبِّه كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْه ﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [3] ، ومَن هو دون موسى عليه السلام يعلم أنه بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب ، وآدم أعلم بالله من أن يحتج بالقَدَر على الذنب ، وموسى عليه السلام أعلم بالله تعالى من أن يقبل هذه الحُجَّة ، فإنَّ هذه لو كانت حُجَّة على الذنب لكانت حُجَّة لإبليس عدو آدم ، وحُجَّة لفرعون عدو موسى ، وحُجَّة لكل كافر ، وبطل أمر الله ونهيه ، بل إنما كان القَدَر حُجَّة لآدم على موسى لأنه لام غيره لأجل المصيبة التى حصلت له بفعل ذلك وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه .

● سيرته ﷺ فى العفو عن حقوقه والعقوبة لحق الشرع :

وقد قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ﴾ [4] .

وقال أنس : خدمتُ النبى ﷺ عشر سنين فما قال لى أف قط ، ولا قال لشىء فعلته - لِمَ فعلته ؟ ولا لشىء لم أفعله - لِمَ لا فعلته ؟ وكان بعض أهله إذا عتبنى على شىء يقول : « دعوه ، فلو قُضِىَ شىء لكان » .

---

(١) طه : ١٢١ (٢) البقرة : ٣٧

(٣) طه : ١٢٢ (٤) التغابن : ١١

وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قَط إلا أن يجاهد فى سبيل الله ، ولا نِيلَ منه قَط شىء فانتقم لنفسه إلا أن تُنتهك محارم لله ، فإذا انْتُهِكَت محارم الله لم يقم لغضبه بشىء حتى ينتقم لله » .

وقد قال ﷺ : « لو أنَّ فاطمة بنت محمد سرقَتْ لقطعتُ يدها » ففى أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة ويقيم الحدود على مَن تعدى حدود الله ولا تأخذه فى الله لومة لائم ، وإذا آذاه مؤذ أو قَصَّر مُقَصِّر فى حقه عفا عنه ولم يؤاخذه نظراً إلى القَدَر (١) .

فهذا سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقاً . وهذا واجب فيما قُدِّرَ من المصائب بغير فعل آدمى كالمصائب السماوية ، أو بفعل لا سبيل فيه إلى العقوبة كفعل آدم عليه السلام فإنه لا سبيل إلى لومه شرعاً لأجل التوبة ، ولا قَدَراً لأجل القضاء والقَدَر . وأما إذا ظلم رجلٌ رجلاً فله أن يستوفى مظلمته على وجه العدل ، وإن عفا عنه كان أفضل له كما قال تعالى : ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ، فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ (٢) .

## • الصنف الثالث : « الذين لا ينظرون إلى القَدَر فى أفعال العباد » :

وأما الصنف الثالث .. فهم الذين لا ينظرون إلى القَدَر لا فى المعايب ولا فى المصائب التى هى من أفعال العباد ، بل يضيفون ذلك إلى العبد ، وإذا أساءوا استغفروا ، وهذا أحسن .. لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القَدَر الذى مضى بها عليهم ، ولا يقولون لمن قَصَّر فى حقهم : دعوه فلو قُضِىَ

---

(١) الظاهر أنه ﷺ كان يفعل ذلك إيثاراً للعفو لأنه أفضل وأقرب للتقوى لا لأجل القَدَر .

(٢) المائدة : ٤٥

شيء لكان ، لا سيما وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها وقد قال تعالى : ﴿ أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ، قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الإِنسَانَ كَفُورٌ ﴾ (٣) .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ، وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ، وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِندِكَ ، قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ، فَمَالِ هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً * مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ (٤) فإنَّ هذه الآية تنازع فيها كثير من مُثبتى القَدَر ونُفاته ، هؤلاء يقولون : الأفعال كلها من اللّه لقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ ، وهؤلاء يقولون : الحسنة من اللّه والسيئة من نفسك لقوله : ﴿ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ .

وقد يجيبهم الأوّلون بقراءة مكذوبة : « فَمَنْ نفسك » ؟ - بالفتح على معنى الاستفهام ، وربما قُدِّر بعضهم تقديراً : أى أفمن نفسك ؟ وربما قدَّر بعضهم القول فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ فيقولون : تقدير الآية : ﴿ فَمَالِ هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً ﴾ يقولون فُيَحرِّفون لفظ القرآن ومعناه ، ويجعلون ما هو من قول اللّه - قول الصدق - من قول المنافقين الذين أنكر اللّه قولهم ، ويضمرون فى القرآن ما لا دليل على ثبوته بل سياق الكلام ينفيه . فكل من هاتين الطائفتين جاهلة بمعنى القرآن وبحقيقة المذهب الذى ينصره .

---

(١) آل عمران : ١٦٥
(٢) الشورى : ٣٠
(٣) الشورى : ٤٨
(٤) النساء : ٧٨ - ٧٩

● إطلاق الحسنة والسيئة بمعنى النعمة والمصيبة ، وبمعنى الطاعة والمعصية :

وأما القرآن فالمراد منه هنا بـ « الحسنات والسيئات » : النعم والمصائب ، ليس المراد الطاعات والمعاصى ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا ، وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ ، (١) ، وكقوله : ﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ، وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ * قُل لَّنْ يُصِيبَنَا إِلا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلاَنَا ﴾ ... الآية (٢) . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (٣) ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ، وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ (٤) أى بالنعم والمصائب .

وهذا بخلاف قوله : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ، وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَىٰ إِلا مِثْلَهَا ﴾ (٥) ... وأمثال ذلك ، فإنَّ المراد بها الطاعة والمعصية ، وفى كل موضع ما يُبيِّن المراد باللفظ ، فليس فى القرآن العزيز - بحمد الله تعالى- إشكال بل هو مبين وذلك إنه إذا قال : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ ، و « ما مَسَّكَ » .. ونحو ذلك .. كان من فعل غيرك بك كما قال : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ من سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ (٦) ، وكما قال تعالى : ﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٨) .

وإذا قال : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾ كانت من فعله لأنه هو الجائى بها ، فهذا يكون فيما فعله العبد لا فيما فُعِلَ به . وسياق الآيتين يُبيِّن ذلك فإنه ذكر هذا

---

(١) آل عمران : ١٢٠ (٢) التوبة : ٥٠ (٣) الأعراف : ١٦٨
(٤) الأنبياء : ٣٥ (٥) الأنعام : ١٦٠ (٦) النساء : ٧٩
(٧) التوبة : ٥٠ (٨) الروم : ٣٦

في سياق الحض على الجهاد وذم المتخلفين عنه فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانْفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُواْ جَمِيعاً * وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَّعَهُمْ شَهِيداً * وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ (١) .

فأمر سبحانه بالجهاد وذمّ المُثبِّطين ، وذكر ما يصيب المؤمنين تارة من المصيبة فيه وتارة من فضل الله فيه ، كما أصابهم يوم أحد فقال : ﴿ أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا ، قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٢) وأصابهم يوم بدر فضل من الله بنصره لهم وتأييده كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ (٣) ثم إنه سبحانه قال : ﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ ﴾ ... الآية (٤) ﴿ وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ، وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ، وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَذِهِ مِنْ عِندِكَ ﴾ (٥) فهذا من كلام الكفار والمنافقين ، إذا أصابهم نصر وغيره من النعم قالوا : هذا من عند الله ، وإن أصابهم ذل وخوف وغير ذلك من المصائب قالوا : هذا من عند محمد بسبب الدين الذى جاء به ، فإنّ الكفار كانوا يضيفون ما أصابهم من المصائب إلى فعل أهل الإيمان .

● ليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سبباً للشر ، وإنما هو بذنوب العباد :

وقد ذكر نظير ذلك فى قصة موسى وفرعون قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ * فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَذِهِ ، وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ ﴾ (٦) ،

---

(١) النساء : ٧١ - ٧٣ (٢) آل عمران : ١٦٥ (٣) آل عمران : ١٢٣
(٤) النساء : ٧٤ (٥) النساء : ٧٥ - ٧٨ (٦) الأعراف : ١٣٠ - ١٣١

ونظيره قوله تعالى فى سورة يس : ﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ * وَمَا عَلَيْنَا إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ * قَالُواْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ، لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) فأخبر الله تعالى أنَّ الكفار كانوا يتطيرون بالمؤمنين ، فإذا أصابهم بلاء جعلوه بسبب أهل الإيمان ، وما أصابهم من الخير جعلوه من الله عَزَّ وجَلَّ ، فقال تعالى : ﴿ فَمَالِ هَؤُلاء القَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً ﴾ (٢) ، والله تعالى نَزَّل أحسن الحديث ، فلو فهموا القرآن لعلموا أنَّ الله أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر ، أمر بالخير ونهى عن الشر ، فليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سبباً للشر ، بل الشر حصل بذنوب العباد ، فقال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٣) أى ما أصابك من نصر ورزق وعافية فمن الله نعمة أنعم بها عليك ، وإن كانت بسبب أعمالك الصالحة فهو الذى هداكَ وأعانكَ وَيسَّرَكَ لليُسرَى ، ومَنَّ عليك بالإيمان وزيَّنه فى قلبك وكرَّهَ إليك الكفر والفسوق والعصيان .

وفى آخر الحديث الصحيح الإلهى حديث أبى ذر عن النبى ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى : « يا عبادى ، إنما هى أعمالكم أُحصيها لكم ثم أُوفيكم إياها ، فمَن وجَدَ خيراً فليحمد الله ، ومَن وَجَد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه ».

وفى الصحيح : « سيد الاستغفار : اللَّهم أنت ربى لا إله إلا أنت ، خلقتنى وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعتُ ، أعوذُ بك من شر ما صنعتُ ، أبوءُ لك بنعمتك علىَّ ، وأبوءُ بذنبى ، فاغفر لى إنَّه لا يغفر الذنوب إلا أنت . مَن قالها إذا أصبح موقناً بها فمات من يومه دخل الجنة ، ومَن قالها إذا أمسى موقناً بها فمات من ليلته دخل الجنة » .

ثم قال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ ﴾ (٤) من ذل وخوف وهزيمة

---

(١) يس : ١٦ - ١٨ (٢) النساء : ٧٨

(٣) النساء : ٧٩ (٤) النساء : ٧٩

كما أصابهم يوم أحد ﴿ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [1] أى بذنوبك وخطاياك ، وإن كان ذلك مكتوباً مقدراً عليك ، فإنَّ القَدَر ليس حُجَّة لأحد على اللّه ولا على خلقه ، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقَدَر على ما يفعله من السيئات لم يُعاقب ظالم ولم يُقتل مشرك ولم يقم حد ولم يكف أحد عن ظلم أحد ، وهذا من الفساد فى الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده بصريح المعقول ، المطابق لما جاء به الرسول .

## ● القَدَر يؤمَنْ به ولا يُحتج به ، وصفات المخالفين لذلك :

فالقَدَر يُؤْمَن به ولا يُحْتَج به ، فمَن لم يؤمن بالقَدَر ضارع المجوس [2] ، ومَن احتج به ضارع المشركين ، ومَن أقر بالأمر والقَدَر وطعن فى عدل اللّه وحكمته كان شبيهاً بإبليس ، فإنَّ اللّه ذكر عنه أنه طعن فى حكمته وعارضه برأيه وهواه ، وأنه قال : ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ [3] .

وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين فى المقالات كالشهرستانى [4] : أنه ناظر الملائكة فى ذلك معارضاً للّه تعالى فى خلقه وأمره ، لكن هذه المناظرة بين إبليس والملائكة التى ذكرها الشهرستانى فى أول المقالات ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها إسناد يُعتمَد عليه ، ولو وجدناها فى كتاب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك ، فإنَّ النبى ﷺ ثبت عنه فى الصحيح أنه قال : « إذا حَدَّثكم أهل الكتاب فلا تُصَدِّقوهم ولا تُكَذِّبوهم ، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبونه ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدِّقونه » ويشبه - واللّه أعلم - أن تكون تلك المناظرة من وضع بعض المُكَذِّبين بالقَدَر ، إما من أهل الكتاب وإما من المسلمين . والشهرستانى نقلها من كتب المقالات ، والمصنِّفون فى المقالات

---

(١) النساء : ٧٩

(٢) للتعريف بالمجوس انظر جـ ٥ هامش ص ١٥٦ ( البلتاجى ) . (٣) الحجر : ٣٩

(٤) الشهرستانى : محمد بن عبد الكريم أبو الفتح ، توفى عام ٥٤٨ هـ ، متكلم من فلاسفة الإسلام ومؤرخى الأديان فى القرون الوسطى ، اشتهر بكتابه « الملل والنحل » ، استعرض فيه المذاهب الدينية والفلسفية التى عرفها ( البلتاجى ) .

ينقلون كثيراً من المقالات من كتب المعتزلة [١] ، كما نقل الأشعرى [٢] وغيره ما نقله فى المقالات من كتب المعتزلة ، فإنهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفاً فى هذا الباب ، ولهذا توجد المقالات منقولة بعباراتهم فوضعوا هذه المناظرة على لسان إبليس ، كما رأينا كثيراً منهم يضع كتاباً أو قصيدة على لسان بعض اليهود أو غيرهم ، ومقصودهم بذلك الرد على المثبتين للقَدَر ، يقولون : إنَّ حجة الله على خلقه لا تتم بالتكذيب بالقَدَر ، كما وضعوا فى مثالب ابن كُلاب [٣] أنه كان نصرانياً لأنه أثبت الصفات ، وعندهم مَن أثبت الصفات فقد أشبه النصارى ، وتُتلقى أمثال هذه الحكايات بالقبول من المنتسبين إلى السُنَّة ممن لم يعرف حقيقة أمرها .

## ● الآية حُجَّة على مَن احتج بالقَدَر على الجبر وعلى مَن أنكره :

والمقصود هنا أنَّ الآية الكريمة حُجَّة على هؤلاء وهؤلاء : حُجَّة على مَن يحتج بالقَدَر فإنَّ الله تعالى أخبر أنه عذَّبهم بذنوبهم ، فلو كانت حُجَّتهم مقبولة لم يعذبهم ، وحُجَّة على مَن كذَّب بالقدر ، فإنه سبحانه أخبر أن الحسنة من الله وأنَّ السيئة من نفس العبد ، والقَدَرية [٤] متفقون على أنَّ العبد هو المحدث للمعصية كما هو المحدث للطاعة ، والله عندهم ما أحدث هذا ولا هذا ، بل أمر

---

(١) للتعريف بالمعتزلة انظر جـ ١ هامش ص ٢١٣ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، جـ ٥ ص ١٤٤ ( البلتاجى ) .

(٢) للتعريف بالأشعرى انظر جـ ٥ هامش ص ١٤٠ ( البلتاجى ) .

(٣) ابن كلاب : هو عبد الله بن سعيد الكلابى ، من المتكلمين الذين أيدوا عقائد السَلَف بحجج كلامية وبراهين أصولية ، ولهذا يُعَد من الصفاتية الذين يُثبتون لله تعالى صفات أزلية كالعلم والقُدرة والحياة ... ، وصفات جبرية مثل اليدين والرجلين ، ولا يؤولون ذلك ، ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل . ( البلتاجى ) .

(٤) للتعريف بالقَدَرية انظر جـ ١ هامش ص ٣٥ ( البلتاجى ) .

بهذا ونهى عن هذا ، وليس عندهم للّه نعمة أنعمها على عباده المؤمنين فى الدين إلا وقد أنعم بمثلها على الكفار ، فعندهم أنَّ علىّ بن أبى طالب رضى اللّه عنه وأبا لهب مستويان فى نعمة اللّه الدينية ، إذ كل منهما أرسل إليه الرسول وأُجبر على الفعل وأُزيحت علّته ، لكن هذا فعل الإيمان بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن بها ، وهذا فعل الكفر بنفسه من غير أن يفضل اللّه عليه ذاك المؤمن ولا خَصَّه بنعمة آمن لأجلها ، وعندهم أن اللّه حبَّبَ الإيمان إلى الكفار كأبى لهب وأمثاله ، كما حبَّبه إلى المؤمنين كعلىٍّ رضى اللّه عنه وأمثاله ، وزيَّنه فى قلوب الطائفتين ، وكرَّه الكفر والفسوق والعصيان إلى الطائفتين سواء ، لكن هؤلاء كرهوا ما كرَّهه اللّه إليهم بغير نعمة خصَّهم بها ، وهؤلاء لم يكرهوا ما كرَّهه اللّه إليهم .

ومَن توهم منهم أو مَن نقل عنهم أنَّ الطاعة من اللّه والمعصية من العبد فهو جاهل بمذهبهم ، فإنَّ هذا لم يقله أحد من علماء القَدَرية ولا يمكن أن يقوله ، فإنَّ أصل قولهم : إنَّ فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية ، كلتاهما فعله بقُدرة تحصل له من غير أن يخصه بإرادة خلقها فيه تختص بأحدهما ، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما ، فإذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم كانوا جاهلين بمذهبهم وكانت الآية حُجَّة عليهم لا لهم ، لأنه تعالى قال : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ (١) ، وعندهم : ليس الحسنات المفعولة ولا السيئات المفعولة من عند اللّه بل كلاهما من العبد ، وقوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ، وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ (٢) مخالف لقولهم ، فإنَّ عندهم الحسنة المفعولة والسيئة المفعولة من العبد لا من اللّه سبحانه .

---

(١) النساء : ٧٨ (٢) النساء : ٧٩

## • حجة آيات الحسنة والسيئة على القَدرية :

وكذلك مَن احتج من مثبتة القَدَر بالآية على إثباته إذا احتج بقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عند اللّه ﴾ كان مخطئاً فإنَّ اللّه ذكر هذه الآية رداً على مَن يقول : الحسنة من اللّه والسيئة من العبد ، ولم يقل أحد من الناس إنَّ الحسنة المفعولة من اللّه والسيئة المفعولة من العبد .

وأيضاً .. فإنَّ نفس فعل العبد وإن قال أهل الإثبات إنَّ اللّه خلقه وهو مخلوق له ومفعول له ، فإنهم لا ينكرون أنَّ العبد هو المتحرك بالأفعال ، وبه قامت ، ومنه نشأت ، وإن كان اللّه خلقها .

وأيضاً .. فإنَّ قوله بعد هذا : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّه ، وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ (١) يمتنع أن يُفَسَّر بالطاعة والمعصية ، فإنَّ أهل الإثبات لا يقولون إنَّ اللّه خالق إحداهما دون الأخرى ، بل يقولون بأنَّ اللّه خالق لجميع الأفعال وكل الحوادث .

ومما ينبغي أن يُعلم أنَّ مذهب سَلَف الأمة مع قولهم : اللّه خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه هو الذي خلق العبد هلوعاً ، إذا مسه الشر جزوعاً ، وإذا مسه الخير منوعاً ، ونحو ذلك - أنَّ العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقُدرة ، قال تعالى : ﴿ لِمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَا أَنْ يَشَاءَ اللّهُ رَبُّ العَالَمِينَ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِه تَذْكِرَةٌ ، فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّه سَبِيلاً * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَا أَن يَشَاءَ اللّهُ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ كَلَا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ * وَمَا يَذْكُرُونَ إِلا أَن يَشَاءَ اللّهُ ، هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ ﴾ (٤) .

---

(١) النساء : ٧٩
(٢) التكوير : ٢٨ - ٢٩
(٣) الإنسان : ٢٩ - ٣٠
(٤) المدثر : ٥٤ - ٥٦

وهذا الموضع اضطرب فيه الخائضون فى القَدَر ، فقالت المعتزلة ونحوهم من النُفاة : الكفر والفسوق والعصيان أفعال قبيحة ، والله مُنزّه عن فعل القبيح باتفاق المسلمين ، فلا يكون فعلاً له .

## ● الجبر وكسب الأشعرية وما استشكل به :

وقال مَن رد عليهم من المائلين إلى الجبر [1] ، بل هى فعله وليست أفعالاً للعباد بل هى كسب للعبد : وقالوا : إنَّ قُدرة العبد لا تأثير لها فى حدوث مقدورها ولا فى صفة من صفاتها ، وإنَّ الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها ، فيكون الفعل خلقاً من الله وإبداعاً ، وإحداثاً وكسباً من العبد لوقوعه مقارناً لقُدرته ، وقالوا : إنَّ العبد ليس مُحدِثاً لأفعاله ولا مُوجِداً لها ، ومع هذا فقد يقولون : إنَّا لا نقول بالجبر المحض ، بل نُثبت للعبد قُدرة حادثة ، والجبرى المحض الذى لا يُثبت للعبد قُدرة .

وأخذوا يُفَرِّقون بين الكسب الذى أثبتوه وبين الخلق ، فقالوا : الكسب عبارة عن اقتران المقدور بالقُدرة الحادثة ، والخلق هو المقدور بالقُدرة القديمة ، وقالوا أيضاً : الكسب هو الفعل القائم بمحل القُدرة عليه ، والخلق هو الفعل الخارج عن محل القُدرة عليه .

## ● إبطال الشرع والعقل لقول القائل : « إنَّ العبد لا فعل له » :

فقال لهم الناس : هذا لا يوجب فرقاً بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك ، فإنَّ فعله وإحداثه وعمله وصُنعه هو أيضاً مقدور بالقُدرة الحادثة وهو قائم فى محل القدرة الحادثة . وأيضاً فهذا فرق

---

(١) هم الأشعرية ، وانظر جـ ١ هامش ص ٢٥٣ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ، جـ ٥ هامش ص ١٤ . ( البلتاجى )

لا حقيقة له فإنَّ كون المقدور فى محل القُدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى تأثير القُدرة فيه ، وهو مبنى على أصلين : أنَّ اللّه لا يقدر على فعل يقوم بنفسه ، وأنَّ خلقه للعالَم هو نفس العالَم ، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك .

والثانى : أنَّ قُدرة العبد لا يكون مقدورها خارجاً عن محلها . وفى ذلك نزاع طويل ليس هذا موضعه .

وأيضاً فإذا فُسِّرَ التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق فى المحل أو خارجاً عن المحل .

وأيضا قال لهم المنازعون : من المستقر فى فِطَر الناس أنَّ مَن فعل العدل فهو عادل ، ومَن فعل الظلم فهو ظالم ، ومَن فعل الكذب فهو كاذب ، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله بل اللّه فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم ، قالوا : وهذا كما قلتم أنتم وسائر الصفاتية [1] : من المستقر فى فطَرِ الناس أن مَن قام به العلم فهو عالِم ، ومَن قامت به القُدرة فهو قادر ، ومَن قامت به الحركة فهو متحرك ، ومَن قام به التكلم فهو متكلم ، ومَن قامت به

---

(١) الصفاتية : جماعة من السَلَف ، كانوا يُثبتون للّه تعالى صفات أزلية من العلم والقُدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة .

ولا يُفرّق الصفاتية بين صفات الذات وصفات الفعل ، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً ، وكذلك يثبتون صفات جبرية مثل اليدين والرجلين ولا يؤلون ذلك ، إلا أنهم يقولون بتسميتها صفات جبرية .

ولما كانت الصفاتية ينفون الصفات و[illegible] سمى السلف صفاتية والمعتزلة معطّلة ، وبلغ بعض السَلَف فى إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدَثات ، واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد الخبر ، فافترقوا فرقتين ، منهم من أوّلها على وجه يحتمل اللفظ ذلك ، ومنهم مَن توقف فى التأويل ( البلتاجى ) .

الإرادة فهو مريد ، وقلتم : إذا كان الكلام مخلوقاً كان كلاماً للمحل الذى خلقه فيه كسائر الصفات ، فهذه القاعدة المطردة فيمن قامت به الصفات نظيرها أيضاً من فعل الأفعال .

وقالوا أيضاً : القرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَقُلْ اعمَلُواْ فَسَيَرى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾ (٤) وأمثال ذلك .

وقالوا أيضاً : إنَّ الشرع والعقل متفقان على أنَّ العبد يُحمَد ويُذَم على فعله ويكون حسنة له ، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها . وفى المسألة كلام ليس هذا موضع بسطه لكن ننبه على نكت نافعة فى هذا الموضع المشكل فنقول :

## • إطلاق الفعل على المعنى المصدرى وعلى متعلقه الحاصل بالمصدر :

قول القائل : « هذا فعل هذا » ، وفعل هذا لفظ فيه إجمال ، فإنه تارة يُراد بالفعل نفس الفعل ، وتارة يراد به مسمى المصدر . فيقول : فعلتُ هذا أفعله فعلاً ، وعملت هذا أعمله عملاً ، فإذا أُريد بالعمل نفس الفعل الذى هو مسمى المصدر كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك فالعمل هنا المعمول ، قال تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ﴾ (٥) ، فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن . ومن هذا الباب قوله

---

(١) الطور : ١٦ ، وفى الأصل : ﴿ جَزَاءً بِمَا ... ﴾ (٢) فصلت : ٤٠

(٣) التوبة : ١٠٥ (٤) البقرة : ٢٧٧ (٥) سبأ : ١٣

تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [1] فإنه فى أصح القولين « ما » بمعنى « الذى » ، والمراد به ما تنحتونه من الأصنام [2] كما قال تعالى : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [3] : أى والله خلقكم وخلق الأصنام التى تنحتونها . ومنه حديث حذيفة عن النبى ﷺ : « إنَّ اللّه خالق كل صانع وصنعته » لكن قد يُستدل بالآية على أنَّ اللّه خلق أفعال العباد من وجه آخر ، فيقال : إذا كان خالقاً لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذى أحدثوه فيها فإنها إنما صارت أوثاناً بذلك التأليف ، وإلا فهى بدون ذلك ليست معمولة لهم ، وإذا كان خالقاً للتأليف كان خالقاً لأفعالهم .

والمقصود أنَّ لفظ الفعل والعمل والصنع أنواع ، وذلك كلفظ البناء والخياطة والنجارة تقع على نفس مسمى المصدر وعلى المفعول ، وكذلك لفظ التلاوة والقراءة والكلام والقول يقع على نفس مسمى المصدر وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام ، فيراد بالتلاوة والقراءة : المقروء والمتلو ، كما يراد بها مسمى المصدر .

والمقصود هنا أنَّ القائل إذا قال : « هذه التصرفات فعل اللّه أو فعل العبد » ، فإن أراد بذلك أنها فعل اللّه بمعنى المصدر فهذا باطل بإتفاق المسلمين وبصريح

---

(١) الصافات : ٩٦

(٢) التنظير هنا لا محل له فإنَّ هذا عين الأول ، وإنما جاء بأول الآية لإثبات أن « ما » موصولة لا مصدرية ، والآيـة من محاجة إبراهيم ﷺ لقومه : ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ وهـى الأصنـام ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أى والحال أنَّ اللّه خلقكم وخلق الذى تعملونه منها فهى مخلوقة له . وإذن يكون هو الحقيق بالعبادة وحده . ولو كانت « ما » مصدرية لكان المعنى : كيف تعبدون ما تنحتون واللّه خلقكم وخلق عملكم ، وعملهم يشمل نحت الأصنام ويشمل عبادتها ، فإذا كان خلقه لعملهم يقتضى أنه لا عمل لهم ، يصير الكلام متناقضاً ويبطل معنى الإنكار عليهم ، إذ يصير المعنى : كيف تعبدونها وأنتم لا تعبدونها ؟ إذ اللّه هو الذى خلق هذه العبادة الصورية لكم ؟

(٣) الصافات : ٩٥ - ٩٦

العقل ، ولكن مَن قال : هى فعل الله .. أراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات .

ثم من هؤلاء مَن قال : إنه ليس لله فعل يقوم به ، فلا فرق عنده بين فعله ومفعوله وخلقه ومخلوقه .

## • أفعال العباد القائمة بهم مفعولة للرب لا نفس فعله القائم به :

وأما الجمهور الذين يُفَرِّقون بين هذا وهذا فيقولون : هذه مخلوقة لله مفعولة ليست هي نفس فعله ، وأما العبد فهى فعله القائم به ، وهى أيضاً مفعولة له إذا أريد بالفعل المفعول ، فمَن لم يُفَرِّق فى حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول قال : إنها فعل الله تعالى وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان ، وحينئذ فلا تكون فعلاً للعبد ولا مفعولة له بطريق الأولى ، وبعض هؤلاء قال : هى فعل للرب وللعبد ، فأثبت مفعولاً بين فاعلين .

وأكثر المعتزلة [1] يوافقون هؤلاء على أنَّ فعل الرب تعالى لا يكون إلا بمعنى مفعوله مع أنهم يُفَرِّقون فى العبد بين الفعل والمفعول ، فلهذا عظم النزاع وأشكلت المسألة على الطائفتين وحاروا فيها .

وأما مَن قال : « خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته » قال : إنَّ أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات ومفعولة للرب كسائر المفعولات ، ولم يقل إنها نفس فعل الرب وخلقه ، بل قال إنها نفس فعل العبد ، وعلى هذا تزول الشُبهة ، فإنه يقال : الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها مَن كانت فعلاً له كما يفعلها العبد وتقوم به ، ولا يتصف بها مَن كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره ، كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه فى غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك ، فإذا كان قد

---

(١) للتعريف بالمعتزلة انظر جـ ١ هامش ص ٢١٣ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ، ١١١ ، جـ ٥ هامش ص ١٤٤ ( البلتاجى ) .

خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به ، وإذا خلق رائحة منتنة أو طعماً مُرّاً أو صورة قبيحة - ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح ، لم يكن هو متصفاً بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة . ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها ، وسبباً لذمه وعقابه ، وجالبة لألمه وعذابه . وهذا أمر يعود على الفاعل الذى قامت به لا على الخالق الذى خلقها فعلاً لغيره .

## ● حكمة اللّه فيما يخلقه مما يضر الناس ويُستقبح منهم :

ثم على قول الجمهور الذين يقولون : « له حكمة فيما خلقه فى العالَم مما هو مستقبَح وضار ومؤذ » ، يقولون : له فيما خلقه من هذه الأفعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة ، كما له حكمة عظيمة فيما خلقه من الأمراض والغموم . ومَن يقول : « لا تعلل أفعاله » .. لا يعلل لا هذا ولا هذا . يوضح ذلك أنّ اللّه تعالى إذا خلق فى الإنسان عمى ومرضاً وجوعاً وعطشاً ووَصباً ونَصَباً ونحو ذلك كان العبد هو المريض الجائع العطشان المتألم ، فضرر هذه المخلوقات وما فيها من الأذى والكراهة عاد إليه ولا يعود إلى اللّه تعالى شىء من ذلك ، فكذلك ما خلق فيه من كذب وظلم وكفر ونحو ذلك هى أمور ضارة مكروهة مؤذية . وهذا معنى كونها سيئات وقبائح ، أى أنها تسوء صاحبها وتضره ، وقد تسوء أيضاً غيره وتضره ، كما أنّ مرضه ونتن ريحه ونحو ذلك قد يسوء غيره ويضره .

يبيِّن ذلك أنّ القَدَرية [1] سلّموا أنّ اللّه قد يخلق فى العبد كفراً وفسوقاً على سبيل الجزاء كما فى قوله تعالى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا زَاغُواْ أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [4] .

---

(١) القَدَرية : فرقة إسلامية أكثرت من الحديث حول القَدَر . ويشيع أنها قالت بحرية الإنسان وقُدرته فى أفعاله . ظهرت فى الشام والعراق وخاصة البصرة . وكان معبد الجهنى وغيلان الدمشقى على رأسها . ويسمى المعتزلة أحياناً « القدرية » ، والجبرية ضد القَدَرية ، وانظر جـ ١ هامش ص ٣٥ ( البلتاجى )

(٢) الأنعام : ١١٠ (٣) البقرة : ١٠ (٤) الصف : ٥

ثم إنه من المعلوم أنَّ هذه المخلوقات تكون فعلاً للعبد وكسباً له يُجزَى عليها ويستحق الذم عليها والعقاب وهى مخلوقة للّه تعالى ، فالقول عند أهل الإثبات فيما يخلقه من أعمال العباد ابتداءً كالقول فيما يخلقه جزاءً من هذا الوجه وإن افترقا من وجه آخر ، وهم لا يمكنهم أن يُفَرِّقوا بينهما بفرق يعود إلى كون هذا فعلاً للّه دون هذا ، وهذا فعلاً للعبد دون هذا ، لكن يقولون : « هذا يحسن من اللّه تعالى لكونه جزاء للعبد ، وذلك لا يحسن منه لكونه ابتدأ العبد بما يضره » ، وهم يقولون : « لا يحسن منه أن يضر الحيوان إلا بجرم سابق ، أو عوض لاحق » .

وأما أهل الإثبات للقَدَر فمَن لم يعلل منهم لا يُفَرِّق بين مخلوق ومخلوق . وأما القائلون بالحكمة - وهم الجمهور - فيقولون : « للّه تعالى فيما يخلقه من الحيوان حِكَمٌ عظيمة كما له حِكَم فى غير هذا ، ونحن لا نحصر حِكمته فى الثواب والعوض فإنَّ هذا قياس للّه تعالى على الواحد من الناس وتمثيل لحكمة اللّه وعدله بحكمة الواحد من الناس وعدله » .

## ● المعتزلة مُشبِّهة فى الأفعال معطِّلة للصفات :

والمعتزلة مُشبِّهة فى الأفعال مُعطِّلة فى الصفات ، ومن أصولهم الفاسدة أنهم يصفون اللّه بما يخلقه فى العالَم ، إذ ليس عندهم صفة للّه قائمة به ولا فعل قائم به يسمونه به ، ويصفونه بما يخلقه فى العالَم .. مثل قولهم : « هو متكلم بكلام يخلقه فى غيره ومريد بإرادة يحدثها لا فى محل » ، وقولهم : « إنَّ رضاه وغضبه وحبه وبغضه هو نفس المخلوق الذى يخلقه من الثواب والعقاب » ، وقولهم : « إنه لو كان خالقاً لظلم العبد وكذبه لكان هو الظالم الكاذب » ، وأمثال ذلك من الأقوال التى إذا تدبرها العاقل علم فسادها بالضرورة . ولهذا اشتد نكير السَلَف والأئمة عليهم ، لا سيما لما أظهروا القول بأنَّ القرآن مخلوق ، وعلم السَلَف أنَّ هذا فى الحقيقة هو إنكار لكلام اللّه تعالى ، وأنه لو كان كلامه هو ما يخلقه للزم أن يكون كل كلام مخلوق كلاماً له ، فيكون إنطاقه للجلود

يوم القيامة ، وإنطاقه للجبال والحصى بالتسبيح ، وشهادة الأيدى والأرجل ... ونحو ذلك كلاماً له ، وإذا كان خالقاً لكل شىء كان كل كلام موجود كلامه ، وهذا قول الحلولية والجهمية [1] كصاحب الفصوص [2] وأمثاله ولهذا يقولون :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وقد عُلِمَ بصريح المعقول أنَّ اللّه تعالى إذا خلق صفة فى محل كانت صفة لذلك المحل ، فإذا خلق حركة فى محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها ، وإذا

---

(١) الجهمية : أصحاب جهم بن صفوان ( المتوفى عام ١٢٨ هـ ) وهو من الجبرية الخالصة ، ظهرت بدعته بترمذ وقتله سالم بن أحوز المازنى بمرو فى آخر مُلك بنى أمية ، ووافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء ، منها قوله : لا يجوز وصف اللّه تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأنَّ ذلك يقتضى تشبيهاً ، فنفى كونه حياً عالماً ، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً ، لأنه لا يوصف شئ من خلقه بالقُدرة والفعل والخلق .

ومنها : إثباته علوماً حادثة للّه تعالى لا فى محل ، قال : لا يجوز أن يعلم الشئ قبل خلقه ، لأنه لو علم ثم خلق أفبقى علمه على ما كان أو لم يبق ، فإن بقى فهو جهل فإنَّ العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد ، وإن لم يبق فقد تغير والمتغير مخلوق ليس بقديم .

ومنها : قوله فى القُدرة الحادثة أنَّ الإنسان ليس يقدر على شئ ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله لا قُدرة له ولا إرادة ولا اختيار ، وإنما يخلق اللّه تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات وينسب إليه الأفعال مجازاً كما ينسب إلى الجمادات .

ومنها : قوله إنَّ حركات أهل الخلدين تنقطع ، والجنة والنار يفنيان بعد دخول أهلهما فيهما ، وتلذذ أهل الجنة بنعيمها وتألم أهل النار بجحيمها ، إذ لا يتصور حركات لا تتناهى آخراً كما لا تتصور حركات لا تتناهى أولاً ، وانظر جـ ١ هامش ص ١١٧ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ، وانظر للتعريف بالحلولية جـ ١ هامش ص ٤٢ ( البلتاجى ) .

(٢) لمحيى الدين بن عربى ، المولود بمرسية بالأندلس عام ٥٦٠ هـ ، والمتوفى بسفح قاسيون فى دمشق عام ٦٣٨ هـ ، وكان ابن عربى صوفياً يلقب بالشيخ الأكبر ، أقام ٣٠ عاماً فى إشبيلية ثم رحل إلى الشرق ، وكان ظاهرياً فى العبادات باطنياً فى الاعتقاد ، وقد بلغت مصنفاته الأربعمائة مصنف منها : « الفتوحات المكية فى معرفة الأسرار المالكية والملكية » و « فصوص الحكم » ، و « ترجمان الأشواق » ، و « محاضرة الأبرار ومسامرة الأخبار » ، و « جامع الأحكام » . ( البلتاجى ) .

خلق لوناً أو ريحاً فى جسم كان هو المتلوِّن المتروِّح بذلك ، وإذا خلق علماً أو قُدرة أو حياة فى محل كان ذلك المحل هو العالِم القادر الحى ، فكذلك إذا خلق إرادة وحباً وبغضاً فى محل كان هو المريد المحب المبغض ، فإذا خلق فعلاً لعبد كان العبد هو الفاعل ، فإذا خلق له كذباً وظلماً وكفراً كان العبد هو الكاذب الظالم الكافر ، وإن خلق له صلاة وصوماً وحجاً كان العبد هر المصلّى الصائم الحاج .

## • صفات اللّه القائمة بنفسه كأفعاله هى غير متعلقها وأثرها فى خلقه :

واللّه تعالى لا يوصف بشىء من مخلوقاته ، بل صفاته قائمة بذاته ، وهذا مطرد على أُصول السَلَف وجمهور المسلمين من أهل السُنَّة وغيرهم ، ويقولون : « إنَّ خلق اللّه للسموات والأرض ليس هو نفس السموات والأرض ، بل الخلق غير المخلوق » ، لا سيما مذهب السَلَف والأئمة وأهل السُنَّة الذين وافقوهم على إثبات صفات اللّه وأفعاله ، فإنَّ المعتزلة ومَن وافقهم من الجهمية القَدَرية نقضوا هذا الأصل على مَن لم يقل إنَّ الخلق غير المخلوق كالأشعرى [1] ومَن وافقه ، فقالوا : إذا قلتم إنَّ الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره ، كما ذكرتم فى الحركة والعِلم والقُدرة وسائر الأعراض - انتقض ذلك عليكم بالعدل والإحسان وغيرهما من أفعال اللّه تعالى ، فإنه يسمى عادلاً بعدل خلقه فى غيره ، محسناً بإحسان خلقه فى غيره ، فكذا يسمى متكلماً بكلام خلقه فى غيره .

---

(١) الأشعرى : أبو الحسن على ، متكلم من الأئمة ، أسس مذهب الأشاعرة ، كان معتزلياً ثم جاهر بخلافهم ، ولد فى البصرة عام ٢٦٠ هـ ، وتوفى ببغداد عام ٣٢٤ هـ ، ألّف قرابة ثلاثمائة كتاب منها : « الإبانة عن أصول الديانة » ، و « اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع » ، و « مقالات الإسلاميين » ، وانظر جـ ١ هامش ص ٢٥٣ ، جـ ٣ هامش ص ١٢ ، جـ ٥ هامش ص ١٤ . للتعريف بالأشعرية والأشعرى ( البلتاجى ) .

والجمهور من أهل السُنّة وغيرهم يجيبون بالتزام هذا الأصل ويقولون : إنما كان عادلاً بالعدل الذى قام بنفسه ، ومحسناً بالإحسان الذى قام بنفسه ، وأما المخلوق الذى حصل للعبد فهو أثر ذلك ، كما أنه رحمن رحيم بالرحمة التى هى صفته ، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة ، واسم الصفة يقع تارة على الصفة التى هى المصدر ، ويقع تارة على متعلقها الذى هو مسمى المفعول ، كلفظ الخلق يقع تارة على الفعل ، وعلى المخلوق أخرى ، والرحمة تقع على هذا وهذا ، وكذلك الأمر يقع على أمره الذى هو مصدر : أمر يأمر أمراً ، ويقع على المفعول تارة كقوله تعالى : ﴿ وكَانَ أَمْرُ اللَّه قَدَراً مَّقْدُوراً ﴾ (١) ، وكذلك لفظ العلم يقع على المعلوم ، والقُدرة تقع على المقدور .. ونظائر هذا متعددة .

وقد استدل أحمد وغيره من أئمة السُنّة فى جملة ما استدلوا على أنّ كلام اللّه غير مخلوق بقوله عليه السلام : « أعوذُ بكلمات اللّه التامات » ونحو ذلك ، وقالوا : الاستعاذة لا تحصل بالمخلوق ، ونظير هذا قول النبى ﷺ : « اللّهم إنى أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبكَ منك » .

## ● إلزام أهل الضلال لأهل الهُدَى بعض الباطل كالمعتزلة والأشعرية :

ومَن تدبّر هذا الباب وجد أهل البِدع والضلال لا يستطيلون على فريق المنتسبين إلى السُنّة والهُدَى إلا بما دخلوا فيه من نوع بِدعة أُخرى وضلال آخر ، لا سيما إذا وافقوهم على ذلك فيحتجون عليهم بما وافقوهم عليه من ذلك ، ويطلبون لوازمه حتى يخرجوهم من الدين إن استطاعوا خروج الشَعرة من العجين ، كما فعلت القرامطة الباطنية (٢) والفلاسفة وأمثالهم بفريق فريق من طوائف المسلمين ، والمعتزلة استطالوا على الأشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقَدَر بما وافقوهم

---

(١) الأحزاب : ٣٨

(٢) للتعريف بالقرامطة والباطنية انظر جـ ١ ص ٧٥ ، ٩١ ، ١٧٢ ( البلتاجى ) .

عليه من نفى الأفعال القائمة بالله تعالى فنقضوا بذلك أصلهم الذى استدلوا به عليهم من أنَّ كلام الله غير مخلوق ، وأنَّ الكلام وغيره من الأمور إذا خُلِقَ بمحل عاد حكمه على ذلك المحل . واستطالوا عليهم بذلك فى مسألة القَدَر ، واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلاً لله رب العالمين دون العبد ، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له فإنه لا يُعقل من حيث تعلق القُدرة بالمقدور فرق بين الكسب والفعل ، ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا ويقولون : ثلاثة أشياء لا حقيقة لها : طفرة النظام [1] ، وأحوال أبى هاشم ،

---

(١) النظام : إبراهيم بن سيار ، تلميذ أبى الهذيل العلاَّف ، متكلم معتزلى ، نشأ فى البصرة وأقام فى بغداد حيث توفى عام ٢٣١ هـ ، منطقى وشاعر ، ترك أثراً كبيراً فى تاريخ الفكر الإسلامى ، معلم الجاحظ ، عارض آراء الفقهاء وانتقد الجبرية والمرجئة ، وإليه تُنسب النظامية من فرق المعتزلة .

طالع النظام كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل ، فزاد على القول بالقَدَر : خيره وشره من الناس ، وأنَّ الله تعالى لا يوصف بالقُدرة على الشرور والمعاصى وليست هى مقدَّرة له ، وقوله فى الإرادة : إنَّ الله تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة ، وقوله : إنَّ أفعل العباد كلها حركات فحسب ، وقوله : إنَّ الإنسان فى الحقيقة هو النفس والروح والبدن آلتها وقالبها ، وقوله : بأنَّ كل ما جاوز محل القُدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخليفة ، ووافق الفلاسفة فى نفى الجزء الذى لا يتجزأ ، وأحدث القول بالطفرة ، وقوله : إنَّ الجوهر مؤلَّف من أعراض اجتمعت ، وأنَّ الألوان والطعوم والروائح أجسام ، وأنَّ الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هى عليها الآن ، وقوله فى إعجاز القرآن : إنه من حيث الأخبار عن الأمور الماضية والآتية ومن جهة صرف الدواعى عن المعارضة ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجيزاً ، وقوله : إنَّ الإجماع ليس بحُجَّة فى الشرع وكذلك القياس فى الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حُجَّة ، وإنما الحُجَّة فى قول الإمام المعصوم ، وميله إلى الرفض ، ووقيعته فى كبار الصحابة ، وقوله فى المفكر قبل ورود السمع أنه إذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفة الله تعالى بالنظر والاستدلال . وتكلم فى مسائل الوعد والوعيد ، وزعم أنَّ مَن خان فى مائة وتسعة وتسعين درهماً بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيانته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً فحينئذ يفسق ، وقال فى المعاد : إنَّ الفضل على الأطفال كالفضل على البهائم ... إلخ ( البلتاجى ) .

وكسب الأشعرى ، اضطروهم إلى أن فسّروا تأثير القُدرة فى المقدور بمجرد الاقتران العادى ، والاقتران العادى يقع بين كل ملزوم ولازمه ، ويقع بين المقدور والقُدرة ، فليس جعل هذا مؤثراً فى هذا الباب بأولى من العكس . ويقع بين المعلول وعلّته المنفصلة عنه مع أنّ قُدرة العباد عنده لا يتجاوز بمحلها . ولهذا فر القاضى أبو بكر إلى قول ، وأبو إسحاق الإسفرائينى إلى قول ، وأبو المعالى الجوينى إلى قول ، لما رأوا فى هذا القول من التناقض . والكلام على هذا مبسوط فى موضعه والمقصود هنا التنبيه .

## • التنازع فى الألفاظ المجملة كالقُدرة والتأثير والجبر والإرادة :

ومن النكت فى هذا الباب أنّ لفظ التأثير ولفظ الجبر ولفظ الرزق ونحو ذلك ألفاظ مجملة ، فإذا قال القائل : هل قُدرة العبد مؤثرة فى مقدورها أم لا ؟ قيل له : أولاً لفظ القُدرة يتناول نوعين :

أحدهما : القُدرة الشرعية المصححة للفعل التى هى مناط الأمر والنهى .

والثانى : القُدرة القدرية الموجبة للفعل التى هى مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها .

فالأولى هى المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ (١) فإنّ هذه الاستطاعة لو كانت هى المقارنة للفعل لم يجب حج البيت إلا على مَن حَجّ ، فلا يكون مَن لم يحجج عاصياً بترك الحج ، سواء أكان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن . وكذلك قول النبى ﷺ لعمران بن حصين : « صَلِّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » وكذا قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُواْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٢) ، وقوله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم » لو أراد استطاعة لا تكون إلا مع الفعل لكان قد قال : فافعلوا منه ما تفعلون ، فلا يكون مَن لم يفعل شيئاً عاصياً له . وهذه الاستطاعة المذكورة فى كتب الفقه ولسان العموم .

---

(١) آل عمران : ٩٧ (٢) التغابن : ١٦

والناس متنازعون فى مسمى الاستطاعة والقُدرة ، فمنهم مَن لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل . وتجد كثيراً من الفقهاء يتناقضون ، فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين المثبتين للقَدَر : « إنَّ الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل » وافقوهم على ذلك ، وإذا خاضوا فى الفقه أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التى هى مناط الأمر والنهى .

## ● تفصيل معنى القُدرة والإرادة ، والأمران الشرعى والتكوينى :

وعلى هذا تتفرع مسألة تكليف ما لا يُطاق ، فإنَّ الطاقة هى الاستطاعة ، وهى لفظ مجمل ، فالاستطاعة الشرعية التى هى مناط الأمر والنهى لم يُكلِّف اللّه أحداً شيئاً بدونها ، فلا يُكلِّف ما لا يُطاق بهذا التفسير ، وأما الطاقة التى لا تكون إلا مقارنة للفعل .. فجميع الأمر والنهى تكليف ما لا يُطاق بهذا الاعتبار ، فإنَّ هذه ليست مشروطة فى شىء من الأمر والنهى باتفاق المسلمين .

وكذا تنازعهم فى العبد : هل هو قادر على خلاف المعلوم ؟ فإذا أُريد بالقُدرة القُدرة الشرعية التى هى مناط الأمر والنهى كالاستطاعة المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُواْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (١) فكل مَن أمره اللّه ونهاه فهو مستطيع بهذا الاعتبار وإن علم أنه لا يطيعه . وإن أُريد بالقُدرة : القُدرة القدرية التى لا تكون إلا مقارنة للمفعول فمَن علم أنه لا يفعل الفعل لم تكن هذه القُدرة ثابتة له .

ومن هذا الباب تنازع الناس فى الأمر والإرادة : هل يأمر بما لا يريد أو لا يأمر إلا بما يريد ؟ . فإنَّ الإرادة لفظ فيه إجمال ، يُراد بالإرادة : الإرادة الكونية الشاملة لجميع الحوادث كقول المسلمين : ما شاء اللّه كان ومالم يشأ لم يكن . وكقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ ، وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى السَّمَاءِ ﴾ (٢) ،

---

(١) التغابن : ١٦ (٢) الأنعام : ١٢٥

وقول نوح عليه السلام : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ (١) ولا ريب أنَّ اللّه يأمر العباد بما لا يريده بهذا التفسير ، والمعنى كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ (٢) فدل على أنه لم يؤت كل نفس هداها مع أنه أمر كل نفس بهداها ، وكما اتفق العلماء على أنَّ مَن حلف باللّه ليقضين دَيْن غريمه غداً إن شاء اللّه ، أو ليردن وديعته أو غصبه ، أو ليصلين الظهر أو العصر إن شاء اللّه ، أو ليصومن رمضان إن شاء اللّه ... ونحو ذلك مما أمره اللّه به . فإنه إذا لم يفعل المحلوف عليه لا يحنث مع أنَّ اللّه أمره به لقوله : إن شاء اللّه ، فعُلِمَ أنَّ اللّه لم يشأ مع أمره به .

وأما الإرادة الدينية فهى بمعنى المحبة والرضا ، وهى ملازمة للأمر كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ، ومنه قول المسلمين : هذا يفعل شيئاً لا يريده اللّه ، إذا كان يفعل بعض الفواحش ، أى أنه لا يحبه ولا يرضاه ، بل ينهى عنه ويكرهه .

## ● تفصيل الإجمال لمعنى الإرادة والجبر والرزق والتأثير :

وكذلك لفظ « الجبر » فيه إجمال يُراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه . كما يقال : إنَّ الأب يجبر المرأة على النكاح ، واللّه تعالى أجَلُّ وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير فإنه يخلق للعبد الرضاء والاختيار بما يفعله ، وليس ذلك جبراً بهذا الاعتقاد ، ويُراد بالجبر : خلق ما فى النفوس من الاعتقادات والإرادات كقول محمد بن كعب القرظى : الجبَّار الذى جبر العباد على ما أراد ، كما فى الدعاء المأثور عن علىّ رضى اللّه عنه : « جبَّار القلوب على فِطراتها : شقيها وسعيدها » والجبر ثابت بهذا التفسير .

---

(١) هود : ٣٤ (٢) السجدة : ١٣ (٣) النساء : ٢٦

فلما كان لفظ « الجبر » مجملاً نهى الأئمة عن إطلاق إثباته أو نفيه .

وكذلك لفظ « الرزق » فيه إجمال ، فقد يُراد بلفظ « الرزق » ما أباحه أو ملّكه فلا يدخل الحرام فى مسمى هذا الرزق كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقاً حَسَناً فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِراً وَجَهْراً ﴾ (٣) ... وأمثال ذلك . وقد يُراد بالرزق ما ينتفع به الحيوان وإن لم يكن هناك إباحة ولا تمليك ، فيدخل فيه الحرام كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (٤) ، وقوله عليه السلام فى الصحيح : « فيُكتب رزقه وعمله وأجله وشقى أو سعيد » .

ولما كان لفظ « الجبر » و « الرزق » ونحوهما فيه إجمال منع الأئمة من إطلاق ذلك نفياً وإثباتاً كما تقدم عن الأوزاعى وأبى إسحاق الفزارى وغيرهما .

وكذا لفظ « التأثير » فيه إجمال ، فإنّ القُدرة مع المقدور كالسبب مع المسبب ، والعلة مع المعلول ، والشرط مع المشروط ، فإن أُريد بالقُدرة : القُدرة الشرعية المصححة للفعل المتقدمة عليه فتلك شرط للفعل وسبب من أسبابه ، وعلّة ناقصة له ، وإن أريد بالقُدرة : القُدرة المقارنة للفعل المستلزمة له فتلك علّة للفعل وسبب تام ، ومعلوم أنه ليس فى المخلوقات شىء هو وحده علّة تامة وسبب تام للحوادث بمعنى أنّ وجوده مستلزم لوجود الحوادث ، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وأما الأسباب المخلوقة كالنار فى الإحراق ، والشمس فى الإشراق ، والطعام والشراب فى الإشباع والإرواء ، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به

---

(١) البقرة : ٣ (٢) المنافقون : ١٠

(٣) النحل : ٧٥ (٤) هود : ٦

وحده ، بل لا بد أن ينضم إليه سبب آخر ، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر ، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع . وليس فى المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شىء .

## • الأسباب والعلل التامة والناقصة والواحد العقلى والكلى المجرَّد :

وهذا يُبَيِّن لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا : الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك ، فإنَّ هذا غلط ، فإنَّ التسخين لا يكون إلا بشيئين ، أحدهما : فاعل كالنار ، والثانى : قابل كالجسم القابل للسخونة والاحتراق ، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه ، وكذلك الشمس فإنَّ شعاعها مشروط بالجسم القابل للشمس الذى ينعكس عليه الشعاع ، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك ، فهذا الواحد الذى قَدَّروه فى أنفسهم لا وجود له فى الخارج ، وقد بُسِطَ هذا فى موضع آخر .

فإنَّ الواحد العقلى الذى يثبته الفلاسفة كالوجود المجرد عن الصفات ، وكالعقول المجردة ، وكالكليات التى يَدَّعون تركب الأنواع منها ، وكالمادة والصور العقلين وأمثال ذلك .. لا وجود لها فى الخارج بل إنما توجد فى الأذهان لا فى الأعيان ، وهى أشد بُعداً عن الوجود من الجوهر الفرد الذى يُثبته مَن يُثبته من أهل الكلام ، فإنَّ هذا الواحد لا حقيقة له فى الخارج وكذلك الواحد [1] كما بُسِطَ فى موضعه .

## • تفصيل الإجمال فى لفظ التأثير .. أى بالذات وبالسبب :

والمقصود هنا : أنَّ التأثير إذا فُسِّرَ بوجود شرط الحادث أو بسبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع - وكل ذلك بخلق اللّه تعالى - فهذا حق ، وتأثير قُدرة العبد فى مقدورها ثابت بهذا الاعتبار . وإن فُسِّر التأثير بأنَّ

---

(١) فى الأصل : « وكذلك الواحد » وفيه تكرار وتشبيه للشىء بنفسه ، وما صححناه به هو مقتضى ما قبله .

المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ولا معاوق مانع فليس شيء من المخلوقات مؤثراً ، بل اللّه وحده خالق كل شيء فلا شريك له ولا ندَّ له ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ للنَّاسِ من رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ، وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ من بَعْدِه ﴾ (١) ، ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ ، لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ (٢) ، ﴿ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ من دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ، قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ، عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ (٣) ونظائر هذا في القرآن كثيرة .

فإذا عُرِفَ ما في لفظ التأثير من الإجمال والاشتراك ارتفعت الشُبهة وعُرِفَ العدل المتوسط بين الطائفتين . فمَن قال : إنَّ المؤمن والكافر سواء فيما أنعم اللّه عليهما من الأسباب المقتضية للإيمان ، وأنَّ المؤمن لم يخصه اللّه بقُدرة ولا إرادة آمن بها ، وأنَّ العبد إذا فعل لم تحدث له معونة من اللّه وإرادة لم تكن قبل الفعل - فقوله معلوم الفساد ، وقيل لهؤلاء : فعل العبد من جملة الحوادث والممكنات ، فكل ما به يُعلَم أنَّ اللّه تعالى أحدث غيره يُعلَم به أنَّ اللّه أحدثه . فكون العبد فاعلاً بعد أن لم يكن أمر ممكن حادث ، فإن أمكن صدور هذا الممكن الحادث بدون محدث واجب يحدثه ويرجح وجوده على عدمه أمكن ذلك في غيره ، فانتقض دليل إثبات الصانع .

● امتناع الترجيح بلا مرجح تام ، ومنه إرادة القادر المختار :

ولا ريب أنَّ كثيراً من متكلمة الإثبات القائلين بالقَدَر سلَّموا للمعتزلة أنَّ القادر المختار يمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح ، وقالوا في مسألة إحداث العالَم : أنَّ القادر المختار أو الإرادة القديمة التي نسبتها إلى جميع

---

(١) فاطر : ٢ (٢) سبأ : ٢٢ - ٢٣ (٣) الزمر : ٣٨

جميع الحوادث والأزمنة نسبة واحدة رجَّحت أنواعاً من الممكنات فى الوقت الذى رجَّحته بلا حدوث سبب اقتضى الرجحان ، وادَّعوا أنَّ القادر المختار يمكنه الترجيح بلا مرجِّح ، أو الإرادة القديمة ترجِّح بل مرجِّح آخر ، فاعترض عليهم هناك مَن نازعهم من أهل الملل والفلاسفة القائلين بأنَّ اللّه لم يُحدث الحوادث بأفعال تقوم بنفسه ، وأنَّ اللّه خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام . والقائلين بقِدَم العالَم . قالوا : هذا الذى قلتموه معلوم الفساد بالضرورة ، وتجويز هذا يقتضى جواز حدوث الحوادث بلا سبب ، والترجيح بلا مرجِّح ، وذلك يسد باب إثبات الصانع .

تم إنَّ هؤلاء المثبتين للقَدَر احتجوا بهذه الحُجَّة على نُفاة القَدَر ، وقالوا : حدوث فعل العبد بعد أن لم يكن لا بد له من مُحْدِث مرجِّح تام غير العبد ، فإنَّ ما كان من العبد فهو محدث ، وعند وجود ذلك المحدث المرجِّح التام يجب وجود فعل العبد ، وهذا الذى قالوه حق وهو حُجَّة قاطعة على القَدَرية ، لكنهم نقضوه وتناقضوا فيه فى فعل الرب تبارك وتعالى ، وادَّعوا هناك أنَّ البديهة فرَّقت بين فعل القادر وبين الموجب بالذات ، فإن كان هذا الفرق صحيحاً بطلت حُجَّتهم على المعتزلة ولم تُبطل قول القَدَرية ، وإن كان باطلاً بطل قولهم فى إحداث اللّه وفعله للعالَم ، وهذا هو الباطل فى نفس الأمر ، فإنَّ القول بأنَّ الممكن لا يترجَّح وجوده على عدمه إلا بمرجِّح تام أمر معلوم بالفِطرة الضرورية لا يمكن القدح فيه ، وهو عام لا تخصيص فيه ، فالفرق المذكور باطل ، وذلك يُبطل قولهم بأنَّ خلق العالَم هو العالَم ، وأنه حدث بعد أن لم يكن بغير سبب حادث .

## • بطلان نظرية خلق اللّه عند وجود الأسباب لا بها :

ومَن قال : إنَّ قُدرة العبد وغيرها من الأسباب التى خلق اللّه تعالى بها المخلوقات ليست أسباباً ، أو أنَّ وجودها كعدمها ، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادى كاقتران الدليل بالمدلول ، فقد جحد ما فى خلق اللّه وشرعه من الأسباب والحِكَم ، ولا يجعل فى العين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها ، ولا فى القلب

قوة يمتاز بها عن الرجل يعقل بها ، ولا فى النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها ، وهؤلاء ينكرون ما فى الأجسام المطبوعة من الطبائع والغرائز .

قال بعض الفضلاء : تكلم قوم من الناس فى إبطال الأسباب والقُوَى والطبائع فأضحكوا العقلاء على عقولهم .

ثم إنَّ هؤلاء يقولون : لا ينبغى للإنسان أن يقول إنه شبع بالخبز ورُوِىَ بالماء ، بل يقول : شبعتُ عنده ورويتُ عنده ، فإنَّ اللّه يخلق الشبع والرى ونحو ذلك من الحوادث عند هذه المقترنات بها عادة لا بها . وهذا خلاف الكتاب والسُنَّة ، فإنَّ اللّه تعالى يقول : ﴿ وَهُوَ الَّذى يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَته ، حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثقَالاً سُقْنَاهُ لبَلَدٍ مَّيِّت فَأَنزَلْنَا به المَاءَ فَأَخْرَجْنَا به من كُلِّ الثَّمَرَات ﴾ ... الآية [1] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ منَ السَّمَاء من مَّاء فَأَحْيَا به الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتهَا ﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿ قَاتلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللّهُ بأَيْدِيكُمْ ﴾ [3] ، وقال : ﴿ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بكُمْ أَن يُصيبَكُمُ اللّهُ بعَذَاب مِّنْ عنده أَوْ بأَيْدينَا ﴾ [4] ، وقال : ﴿ وَنَزَّلْنَا منَ السَّمَاء مَاءً مُّبَاركاً فَأَنبَتْنَا به جَنَّات وَحَبَّ الحَصيد ﴾ [5] ، وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذى أَنزَلَ منَ السَّمَاء مَاءً فَأَخْرَجْنَا به نَبَاتَ كُلِّ شَىْء ﴾ [6] ، وقال : ﴿ هُوَ الَّذى أَنزَلَ منَ السَّمَاء مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمنْهُ شَجَرٌ فيه تُسيمُونَ * يُنْبتُ لَكُم به الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخيلَ وَالأَعْنَابَ وَمن كُلِّ الثَّمَرَات ﴾ [7] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللّهَ لا يَسْتَحْىِ أَن يَضْرِبَ مَثَلاً ﴾ ... إلى قوله : ﴿ يُضلُّ به كَثيراً وَيَهْدى به كَثيراً ﴾ [8] ، وقال : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِّنَ اللّه نُورٌ وَكتَابٌ مُّبينٌ * يَهْدى به اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَم ﴾ [9] ومثل

---

(١) الأعراف : ٥٧ (٢) البقرة : ١٦٤ (٣) التوبة : ١٤
(٤) التوبة : ٥٢ (٥) سورة ق : ٩ (٦) الأنعام : ٩٩
(٧) النحل : ١٠ - ١١ (٨) البقرة : ٢٦ (٩) المائدة : ١٥ - ١٦

هذا فى القرآن كثير . وكذلك فى الحديث عن النبى ﷺ كقوله : « لا يموتن أحد منكم إلاّ آذنتمونى حتى أُصَلّى عليه ، فإنّ اللّه جاعل بصلاتى عليه بركة ورحمة » ، وقال ﷺ : « إنّ هذه القبور مملوءة على أهلها ظُلمة وإنّ اللّه جاعل بصلاتى عليهم نوراً » ... ومثل هذا كثير .

## ● الأسباب فى الخلق والتقدير وفى التشريع :

ونظير هؤلاء الذين أبطلوا الأسباب المقدّرة فى خلق اللّه مَن أبطل الأسباب المشروعة فى أمر اللّه كالذين يظنون أنّ ما يحصل بالدعاء والأعمال الصالحة وغير ذلك من الخيرات إن كان مُقَدّراً حصل بدون ذلك ، وإن لم يكن مُقَدّراً لم يحصل بذلك . وهؤلاء كالذين قالوا للنبى ﷺ : أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟ فقال : « اعملوا .. فكلٌ مُيَسّرٌ لما خُلِقَ له »

وفى السُنَن أنه قيل : يا رسول اللّه ، أرأيتَ أدوية نتداوى بها ، ورُقىً نسترقى بها ، وتُقاة نتقيها ، هل ترد من قَدَرِ اللّه شيئاً ؟ فقال : « هى مِن قَدَرِ اللّه » ولهذا قال مَن قال من العلماء : الالتفات إلى الأسباب شرك فى التوحيد ، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تغيير فى وجوه العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح فى الشرع .

واللّه سبحانه خلق الأسباب والمسببات ، وجعل هذا سبباً لهذا ، فإذا قال القائل : إن كان هذا مقدوراً حصل بدون السبب وإلا لم يحصل ، جوابه : إنه مقدور بالسبب وليس مقدوراً بدون السبب ، كما قال النبى ﷺ : « إنّ اللّه خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم ، وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم » ، وقال ﷺ : « اعملوا ، فكلٌ مُيَسّرٌ لما خُلِقَ له » .. أما مَن كان من أهل السعادة فسيُيَسر لعمل أهل السعادة . وأما مَن كان من أهل الشقاوة فسيُيَسر لعمل أهل الشقاوة .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق : « إنّ خلق أحدكم يُجمع فى بطن أمه أربعين يوماً نُطفة ، ثم يكون عَلَقة مثل ذلك ، ثم يكون مُضغة مثل ذلك ، ثم يُرسَل إليه المَلَك فيؤمر بأربع كلمات : فيكتب رزقه وعمله وأجله وشقى أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فو الذى نفسى بيده إنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها » . فبيّن ﷺ أنّ هذا يدخل الجنة بالعمل الذى يعمله ويُختم له به ، وهذا يدخل النار بالعمل الذى يعمله ويُختم له به ، كما قال ﷺ : « إنما الأعمال بالخواتيم » ، وذلك لأنّ جميع الحسنات تُحبَط بالرِدّة ، وجميع السيئات تُغفر بالتوبة ، ونظير ذلك مَن صام ثم أفطر قبل الغروب أو صلّى وأحدث عمداً قبل كمال الصلاة ثم [1] أبطل عمله .

## ● مذهب السَلَف والأئمة فى القَدَر والصفات :

وبالجملة .. فالذى عليه سَلَف الأمة وأئمتها ما بعث الله به رسله وأنزل كتبه فيؤمنون بخلق الله وأمره بقدره وشرعه بحكمه الكونى وحكمه الدينى وإرادته الكونية والدينية ، كما قال فى الآية : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ ، وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [2] ، وقال نوح عليه السلام : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [3] ، وقال تعالى فى الإرادة الدينية : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [4] .

---

(١) حرف « ثم » لا يظهر له هنا معنى ، وكما أنّ هذا يقل أن يقع فما جُعِلَ مثلاً له يقل أن يقع ، وإنما ذُكر فى الحديث مثلاً لاطراد نظام القَدَر ، وأما الغالب فهو أنّ المرء يموت على ما عاش عليه ، وكذلك يُبعث على ما مات عليه .

(٢) الأنعام : ١٢٥

(٣) هود : ٣٤

(٤) البقرة : ١٨٥

وقال : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الذِّينَ من قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) ، وهم مع إقرارهم بأنَّ اللّه خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه خلق الأشياء بقُدرته ومشيئته يقرون بأنه لا إله إلا هو ، لا يستحق العبادة غيره ، ويطيعونه ويطيعون رسله ، ويحبونه ويرجونه ويخشونه ، ويتكلون عليه وينيبون إليه ، ويوالون أولياءه ، ويعادون أعداءه ، ويقرون بمحبته لما أمر به ولعباده المؤمنين أيضاً ورضاه بذلك ، وبُغضه لما نهى عنه ، وللكافرين وسخطه لذلك ومقته له ، ويقرون بما استفاض عن النبى ﷺ من : « أنَّ اللّه أشد فرحاً بتوبة عبده التائب من رجل أضَلَّ راحلته بأرض دوية مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها ، فقَالَ تحت شجرة ، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه ، فاللّه أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته » فهو إلههم الذى يعبدونه ، وربهم الذى يسألونه كما قال تعالى : ﴿ الحَمْدُ للّه رَبِّ العَالَمِينَ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٣) فهو المَعبود المستعان .

● العبادة للّه والاستعانة به وحده :

والعبادة تجمع كمال الحب مع كمال الذل . فهم يحبونه أعظم مما يحب كل محب لمحبوبه كما قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ من دُونِ اللّه أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّه ، وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبّاً للّه ﴾ (٤) ، وكل ما يحبونه سواه فإنما يحبونه لأجله كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال : « ثلاث مَن كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان : مَن كان اللّه ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومَن كان يحب المرء لا يحبه إلا للّه ، ومَن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد أن أنقذه

---

(١) النساء : ٢٦
(٢) المائدة : ٦
(٣) الفاتحة : ١ - ٥
(٤) البقرة : ١٦٥

الله منه كما يكره أن يُلقَى فى النار » . وفى الترمذى وغيره : « أوثق عُرى الإيمان ، الحب فى الله والبُغض فى الله ، ومَن أحَبَّ لله وأبغضَ لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان » .

● حب الله لعباده ، وحب عباده له :

وهو سبحانه يحب عباده المؤمنين ، وكمال الحب هو الخلة التى جعلها الله لإبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم . فإنَّ الله اتخذ إبراهيم خليلاً . واستفاض عن النبى ﷺ فى الصحيح من غير وجه أنه قال : « إنَّ الله اتخذنى خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً » .

وقال : « لو كنتُ متخذاً خليلاً من أهل الأرض لاتخذتُ أبا بكر خليلاً ، ولكن صاحبكم خليل الله » - يعنى نفسه - ولهذا اتفق سَلَف الأمة وأئمتها وسائر أهل السُنَّة وأهل المعرفة أنَّ الله نفسه يَحِب ويُحَب .

وأنكرت الجهمية ومَن تبعهم محبته . وأول مَن أنكر ذلك الجعد بن درهم [1] شيخ الجهم بن صفوان [2] ، فضحى به خالد بن عبد الله القسرى بواسط وقال :

---

(١) الجعد بن درهم : من أصحاب الآراء المنحرفة وممن اتهموا بالزندقة ، عاش بشمال العراق فى أواخر حكم الدولة الأموية ، قيل كان مؤدباً لمروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ، ومن ثَمَّ عرف بالجعدى نسبة إلى الجعد بن درهم ، ومن أقواله : « إنَّ النظر الذى يوجد المعرفة تكون تلك المعرفة فعلاً لا فاعل لها » .

ويُذكر أنَّ الجعد كان أول مَن قال بخلق القرآن مما أثار الفتنة بعد ذلك فى خلافة الرشيد ، قتله خالد القسرى أمير العراق لزندقته بأمر هشام بن عبد الملك حوالى عام ١١٨ هـ ، وانظر جـ ٣ هامش ص ٢٨ ، ١١١ ( البلتاجى ) .

(٢) الجهم بن صفوان : أبو محرز مولى بنى راسب ، يلقبه البعض بالترمذى والبعض الآخر بالسمرقندى ، من علماء الكلام المسلمين ، انضم إلى الحارث بن سريج ( الرجل ذو العلم الأسود ) إبَّان الفتن التى نشبت فى خراسان فى آخر مُلك بنى أمية ، ومن ثَمَّ قُتل على يد سالم بن أحوز عام ١٢٨ هـ ، ولجهم - يوصفه من المتكلمين موقف خاص يميِّزه عن غيره ، ذلك أنه يتفق مع المرجئة فى القول بأنَّ الاعتقاد يكون بالقلب ، ويتفق مع المعتزلة فى نفى الصفات ، ولكنه كان من ناحية أخرى =

« يا أيها الناس ضَحُّوا ، تقبَّل الله ضحاياكم ، فإنى مضحٍ بالجعد بن درهم ، إنه زَعَمَ أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولك يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً » .. ثم نزل فذبحه .

وهذا أصل مسألة إبراهيم الذى جعله الله إماماً للناس قال تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ، قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ، وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ (٢) .

● المؤمنون يحبون الله وهو يحبهم ، ورؤيتهم له فى الآخرة :

ومَن قال : إنَّ المراد بمحبة الله محبة التقرب إليه ، فقوله متناقض ، فإنَّ محبة التقرب إليه تبع لمحبته . فمَن أحب الله نفسه أحب التقرب إليه ، ومَن كان لا يحبه نفسه امتنع أن يحب التقرب إليه . وأما مَن كان لا يطيعه ولا يمتثل أمره إلا لأجل غرض آخر فهو فى الحقيقة إنما يحب ذلك الغرض الذى عمل لأجله وقد جعل طاعة الله وسيلة إليه ، وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال : « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة ، إنَّ لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه ، فيقولون : ما هو ؟ ألم يُبَيِّض وجوهنا ؟ ويُثَقِّل موازيننا ؟ ويُدخلنا الجنة ؟ ويُجرنا من النار ؟ فيُكشف الحجاب فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهو الزيادة » فأخبر أنَّ النظر إليه أحب إليهم من كل ما يتنعمون فيه ، ومحبة النظر إليه تبع لمحبته ، فإنما أحبوا النظر إليه لمحبتهم إياه ، وما من مؤمن إلا ويجد فى قلبه محبة الله وطمأنينة بذكره وتنعماً

---

= من أشد القائلين بالجبر ، وجهم إنما يسلِّم بأنَّ الله قادر فاعل خالق لأنه لا يوصف شئ من خلقه بالقُدرة والفعل والخلق ، ثم يقول بأن الجنة والنار تفنيان ، وأتباعه يُعرفون بالجهمية نسبة إليه ، وظلوا إلى القرن الحادى عشر حول ترمذ ثم اعتنقوا مذهب الأشاعرة ، وانظر جـ ٣ هامش ص ٢٨ ، وانظر فى التعريف بالقسرى جـ ١ هامش ص ١٦٢ ( البلتاجى ) .

(١) البقرة : ١٢٤ (٢) النساء : ١٢٥

بمعرفته ولذّة وسروراً بذكره ومناجاته . وذلك يقوى ويضعف ويزيد وينقص بحسب إيمان الخلق . فكل مَن كان إيمانه أكمل كان تنعمه بهذا أكمل . ولهذا قال ﷺ في الحديث الذى رواه أحمد وغيره : « حُبِّبَ إليَّ من دنياكم النساء والطِيب وجُعِلَتْ قُرَّة عيني في الصلاة » ، وكان ﷺ يقول : « أرحنا بالصلاة يا بلال » .. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع .

## • حب المؤمنين للّه وحبه لهم وحبه لنفسه ، وحمد العباد له وحمده لنفسه :

والمقصود هنا أنَّ عباده المؤمنين يحبونه وهو يحبهم سبحانه ، وحبهم له بحسب فعلهم ما يحبه كما في صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يقول اللّه تعالى : مَن عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة ، وما تَقرَّب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضتُ عليه ، ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أُحبه ، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، فبي يسمع ، وبي يبصر ، وبي يبطش ، وبي يمشي ، ولئن سألني لأُعطيَنه ، ولئن استعاذني لأعيذنه . وما ترددتُ عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه » .

فقد بيَّن أنَّ العبد إذا تقرَّب إلى اللّه بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه اللّه ، فحب اللّه لعبده بحسب فعل العبد لما يحبه اللّه . وما يحبه اللّه من عبادته وطاعته فهو تبع لحب نفسه ، وحب ذلك هو سبب حب عباده المؤمنين ، فكان حبه للمؤمنين تبعاً لحب نفسه .

فالمؤمنون وإن كانوا يحمدون ربهم ويثنون عليه فهم لا يحصون ثناءً عليه بل هو كما أثنى على نفسه ، كما في الصحيح عنه ﷺ أنه كان يقول : « اللّهم إني أعوذُ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وبكَ منك ، لا أُحصي

ثناءً عليك ، أنت كما أثنيتَ على نفسك » ، وفى الصحيح أنه قال : « لا أحد أحب إليه المدح من اللّه ، من أجل ذلك مدح نفسه » ، وقال له الأسود بن سريع : إنى حمدتُ ربى ، فقال : « إنَّ ربك يُحب الحمد » .. فهو يحب حمد العباد له وحمده لنفسه أعظم من حمد العباد له ، ويحب ثناءهم عليه وثناؤه على نفسه أعظم من ثنائهم عليه . وكذلك حبه لنفسه وتعظيمه لنفسه فهو سبحانه أعلم بنفسه من كل أحد ، وهو الموصوف بصفات الكمال التى لا تبلغها عقول الخلائق ، فالعظمة إزاره والكبرياء رداؤه . وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قرأ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ، سُبْحَانَهُ ﴾ (١) ، قال : « يقبض اللّه الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يهزهن ، ثم يقول : أنا الملك ، أنا القدوس ، أنا السلام ، أنا المؤمن ، أنا المهيمن ، أنا الذى بدأتُ الدنيا ولم تك شيئاً ، أنا الذى أُعيدها » ، وفى رواية : « يحمد الرب نفسه » (٢) . فهو يحمد نفسه ويثنى عليها ، ويمجد نفسه سبحانه وهو الغنى بنفسه لا يحتاج إلى أحد غيره ، بل كل ما سواه فقير إليه : ﴿ يَسْأَلُهُ مَن فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ (٣) ، وهو الأحد الصمد ، الذى لم يلد ولَم يولد ، ولَم يكن له كفواً أحد .

فإذا فرح بتوبة التائب وأحب مَن تقرَّب إليه بالنوافل ورضِىَ عن السابقين الأوَّلين لم يجز أن يُقال : هو مفتقر فى ذلك إلى غيره ولا مستكمَل بسواه ، فإنه هو الذى خلق هؤلاء وهداهم وأعانهم حتى فعلوا ما يحبه ويرضاه ويفرح به .

فهذه المحبوبات لم تحصل إلا بقُدرته ومشيئته وخلقه ، فله المُلك لا شريك له ، وله الحمد فى الأولى والآخرة ، وله الحكم وإليه تُرجعون .

---

(١) الزمر : ٦٧

(٢) روجع الصحيحان فى التوحيد والتفسير فوُجِدَ فيهما جهد الطاقة الحديث بغير هذه الألفاظ .

(٣) الرحمن : ٢٩

● إبطال شُبهة منكرى تعليل أفعاله تعالى من خمسة أوجه :

فهذا ونحوه يحتج به الجمهور الذين يثبتون لأفعاله حِكمة تتعلق به يحبها ويرضاها ويفعل لأجلها . قالوا : وقول القائل إنَّ هذا يقتضى أنه مستكمَل بغيره فيكون ناقصاً قبل ذلك فعنه أجوبة :

أحدها : أنَّ هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفعولات ، فما كان جواباً فى المفعولات كان جواباً عن هذا ، ونحن لا نعقل فى الشاهد فاعلاً إلا مستكمَلاً بفعله .

الثانى : أنهم قالوا : كماله أن يكون لا يزال قادراً على الفعل بحِكمة ، فلو قُدِّرَ كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصاً .

الثالث : قول القائل : « إنه مستكمَل بغيره » باطل ، فإنَّ ذلك إنما حصل بقُدرته ومشيئته لا شريك له فى ذلك ، فلم يكن فى ذلك محتاجاً إلى غيره ، وإذا قيل : « كمل بفعله الذى لا يحتاج فيه إلى غيره » كان كما لو قيل : كمل بصفاته أو بذاته .

الرابع : قول القائل : « كان قبل ذلك ناقصاً » إن أراد به عدم ما تجدد فلا نُسَلِّم أنَّ عدمه قبل ذلك الوقت الذى اقتضت الحِكمة وجوده فيه يكون نقصاً ، وإن أراد بكونه ناقصاً معنى غير ذلك فهو ممنوع ، بل يقال : عدم الشىء فى الوقت الذى لم تقتض الحِكمة وجوده فيه من الكمال ، كما أنَّ وجوده فى وقت اقتضاء الحِكمة وجوده كمال . فليس عدم كل شىء نقصاً ، بل عدم ما يصلح وجوده هو النقص ، كما أنَّ وجود ما لا يصلح وجوده نقص ، فتبيَّن أنَّ وجود هذه الأمور حين اقتضت الحكمة عدمها هو النقص لا أنَّ عدمها هو النقص . ولهذا كان الرب تعالى موصوفاً بالصفات الثبوتية المتضمنة لكماله ، وموصوفاً بالصفات السلبية المستلزمة لكماله أيضاً . فكان عدم ما ينفى عنه من الكمال كما أنَّ وجود ما يستحق ثبوته من الكمال . وإذا عُقِلَ مثل هذا فى الصفات

فكذلك فى الأفعال ونحوها ، وليس كل زيادة يُقَدِّرها الذهن من الكمال ، بل كثير من الزيادات تكون نقصاً فى كمال المزيد ، كما يُعْقَل مثل ذلك فى كثير من الموجودات . والإنسان قد يكون وجود أشياء فى وقت نقصاً وعيباً فى حقه ، وفى وقت آخر كمالاً ومدحاً فى حقه ، كما يكون فى وقت مضرة له ، وفى وقت منفعة له .

الخامس : إنَّا إذا قَدَّرنا مَن يقدر على إحداث الحوادث لحكمة ومَن لا يقدر على ذلك ، كان معلوماً ببديهة العقل أنَّ القادر على ذلك أكمل ، مع أنَّ الحوادث لا يمكن وجودها إلا حوادث لا تكون قديمة ، وإذا كانت القُدرة على ذلك أكمل ، وهذا المقدور لا يكون إلا حادثاً ، كان وجوده هو الكمال وعدمه قبل ذلك من تمام الكمال ، إذا عدم الممتنع الذى هو شرط فى وجود الكمال .

## • تعليل أفعال اللّه بحكمة له فيها كمال ، والفرق القائلة بقِدمها وقِدم رضاه وسخطه :

ثم الجمهور القائلون بهذا الأصل هنا ثلاث فِرق :

فرقة تقول : إرادته وحبه ورضاه - ونحو هذا - قديم ، ولم يزل راضياً عمَن علم أنه يموت مؤمناً ، ولم يزل ساخطاً على مَن علم أنه يموت كافراً ، كما يقول ذلك مَن يقوله من الكلابية [1] وأهل الحديث والفقهاء والصوفية ، فهؤلاء لا يلزمهم التسلسل لأجل حلول الحوادث ، لكن يعارضهم الأكثرون الذين ينازعونهم فى الحِكمة المحبوبة كما ينازعونهم فى الإرادة ، فإنهم قالوا : إذا كانت الإرادة قديمة لم تزل ونسبتها إلى جميع الأزمنة والحوادث سواء ، فاختصاص زمان دون زمان بالحدوث ومفعول دون مفعول تخصيص بلا مخصص . قال أولئك : الإرادة من شأنها أن تُخصِّص . قال لهم المعارضون : من شأنها جنس التخصيص . وأما تخصيص هذا المعيَّن على هذا المعيَّن فليس من لوازم الإرادة بل لا بد من سبب يوجب اختصاص أحدهما بالإرادة دون الآخر . والإنسان يجد من نفسه أنه

---

(١) للتعريف بالكلابية انظر جـ ٣ هامش ص ٣٨ ( البلتاجى ) .

يخصص بإرادته ، ولكنه يعلم أنه لا يريد هذا دون هذا إلا لسبب اقتضى التخصيص ، وإلا فلو تساوى ما يمكن إرادته من جميع الوجوه امتنع تخصيص الإرادة لواحد من ذلك دون أمثاله ، فإنَّ هذا ترجيح بلا مرجِّح . ومتى جُوِّزَ هذا انسد باب إثبات الصانع ، قالوا : ومَن تدبر هذا وأمعن النظر فيه علمه حقيقة ، وإنما ينازع فيه مَن يقلد قولاً قاله غيره من غير اعتبار لحقيقته .

وهكذا يقول الجمهور : إذا كان اللّه تعالى راضياً فى أزله ومحباً وفرحاً بما يُحدثه قبل أن يُحدثه ، فإذا أحدثه هل حصل بإحداثه حكمة يحبها ويرضاها ويفرح بها ، أو لم يحصل إلا ما كان فى الأزل ؟ فإن قلتم : لم يحصل إلا ما كان فى الأزل . قيل : ذاك كان حاصلاً بدون ما أحدثه من المفعولات ، فامتنع أن تكون المفعولات فُعلت لكى يحصل ذاك ، فقولكم كما تضمن أنَّ المفعولات تحدث بلا سبب يُحدثه اللّه تتضمن أنه يفعلها بلا حكمة يحبها ويرضاها ، قالوا : فقولكم يتضمن نفى إرادته المقارنة ومحبته وحكمته التى لا يحصل الفعل إلا بها .

## • الفرقة القائلة أنَّ حكمته المتعلقة بأفعاله تحصل له بمشيئته كأفعاله :

والفرقة الثانية : قالوا : إنَّ الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقُدرته كما يحصل الفعل بمشيئته وقُدرته ، كما يقول ذلك مَن يقوله من الكلابية وأهل الحديث والصوفية ، قالوا : وإن قام ذلك بذاته فهو كقيام سائر ما أخبر به من صفاته وأفعاله بذاته . والمعتزلة تنفى قيام الصفات والأفعال به وتسمى الصفات أعراضاً والأفعال حوادث ، ويقولون : لا تقوم به الأعراض ولا الحوادث ، فيتوهم مَن لم يعرف حقيقة قولهم أنهم يُنزهون اللّه تعالى عن النقائص والعيوب والآفات . ولا ريب أنَّ اللّه يحب تنزيهه عن كل عيب ونقص وآفة ، فإنه القدوس السلام الصمد السيد الكامل فى كل نعت من نعوت الكمال كمالاً يدرك الخلق حقيقته ، منزَّه عن كل نقص تنزيهاً لا يدرك الخلق كماله . وكل كمال ثبت لموجود من غير استلزام نقص فالخالق تعالى أحق به وأكمل فيه منه ، وكل نقص تنزَّه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه وأولى ببراءته منه .

## • كماله تعالى وتفسير اسم « الصمد » بالذى كمل فى كل صفات الكمال :

روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمى وأبى جعفر الطبرى والبيهقى وغيرهم فى تفسير علىّ بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ الصمد ﴾ قال : السيد الذى قد كمل فى سؤدده ، والشريف الذى قد كمل فى شرفه ، والعظيم الذى قد كمل فى عظمته ، والحكيم الذى قد كمل فى حِكمته ، والغنى الذى قد كمل فى غِناه ، والجبار الذى قد كمل فى جبروته ، والعالِم الذى قد كمل فى علمه ، والحليم الذى قد كمل فى حلمه ، وهو الذى قد كمل فى أنواع الشرف والسؤدد ، وهو اللّه عَزَّ وجَلَّ ، هذه صفته لا تنبغى إلا له ، ليس له كفؤ ولا كمثله شىء ، سبحانه الواحد القهّار .

وهذا التفسير ثابت عن عبد اللّه بن أبى صالح عن علىّ أبى طلحة الوالبى ، لكن يقال : إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس ، ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السَلَف ، ورُوِىَ عن سعيد بن جبير أنه قال : الصمد : الكامل فى صفاته وأفعاله . وثبت عن أبى وائل شقيق بن سلمة أنه قال : الصمد : السيد الذى انتهى سؤدده . وهذه الأقوال وما أشبهها لا تنافى ما قاله كثير من السَلَف كسعيد بن المسيب وابن جبير ومجاهد والحسن والسدى والضحاك وغيرهم من أنّ الصمد : هو الذى لا جوف له ، وهذا منقول عن ابن مسعود وعن عبد اللّه بن بريدة عن أبيه موقوفاً أو مرفوعاً ، فإن كِلاَ القولين حق كما بُسِطَ الكلام عليه .

## • ظاهر مذهب المعتزلة « التنزيه » وحقيقته « التعطيل » :

ولفظ « الأعراض » فى اللغة قد يُفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها ، وكذلك لفظ « الحوادث » و « المحدَثات » قد يُفهم ما يحدثه الإنسان من الأفعال المذمومة والبِدع التى ليست مشروعة ، أو ما يحدث للإنسان من الأمراض ونحو ذلك . واللّه تعالى يجب تنزيهه عما هو فوق ذلك مما فيه نوع

نقص فكيف تنزيهه عن هذه الأمور ؟ ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم : « هو منزّه عن الأعراض والحوادث » إلا نفى صفاته وأفعاله ، فعندهم لا يقوم به علم ولا قُدرة ولا مشيئة ولا رحمة ولا حب ولا رضا ولا فرح ولا خلق ولا إحسان ولا عدل ولا إتيان ولا مجيء ولا نزول ولا استواء ولا غير ذلك من صفاته وأفعاله .

وجماهير المسلمين يخالفونهم فى ذلك ، ومن الطوائف مَن ينازعهم فى الصفات دون الأفعال ، ومنهم مَن ينازعهم فى بعض الصفات دون بعض ، ومن الناس مَن ينازعهم فى العلم القديم ويقول : إنّ فعله قديم وان كان المفعول محدَثاً ، كما يقول فى نظير مَن يقوله فى الإرادة . وبسط هذه الأقوال وذكر قائليها وأدلتهم مذكورة فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على مجامع أجوبة الناس عن السؤال المذكور .

وهذا الفريق الثانى إذا قال لهم الناس : إذا أثبتم حِكمة حدثت بعد أن لم تكن لزمكم التسلسل ، قالوا : القول فى حدوث الحِكمة كالقول فى سائر ما أحدثه من المفعولات ، ونحن نخاطب مَن يُسَلِّم لنا أنه إذا أحدث المحدَثات بعد أن لم تكن ، فإذا قلنا : إنه أحدثها بحكمة حادثة ، لم يكن له أن يقول : هذا يستلزم التسلسل ، بل نقول له : القول فى حدوث الحِكمة كالقول فى حدوث المفعول الذى ترتبت عليه الحِكمة ، فما كان جوابك عن هذا كان جوابنا عن هذا .

● قول الفريق الثالث « الدور والتسلسل قسمان : ممتنع وجائز »:

فلما خَصَمَ الفريق الثانى الفريق الأول قال لهم الفريق الثالث من أئمة الحديث والفقهاء والصوفية وأهل الكلام : هذه حُجَّة جدلية إلزامية ولم تشفوا الغليل بهذا الجواب ، وليس معكم من الأدلة الشرعية ولا العقلية ما ينفى مثل هذا التسلسل ، بل التسلسل نوعان والدور نوعان ، أحدهما : التسلسل فى العلل والمعلولات فهذا ممتنع وفاقاً . والثانى : التسلسل فى الشروط والآثار فهذا فى

جوازه قولان معروفان للمسلمين وغيرهم . وطوائف من أهل الكلام والحديث والفلسفة يجوِّزون هذا ، ومن هؤلاء السَلَف والائمة الذين يقولون : لم يزل اللّه متكلماً إذا شاء ، وأنه لم يزل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقُدرته من الأفعال وغيرها .

وبَيَّنَ هؤلاء أنَّ ما استدل به منازعوهم على نفى التسلسل فى الآثار وامتناع وجود ما لا يتناهى فى الماضى أدلة ضعيفة ، كدليل المطابقة بين الجملتين مع زيادة أحدهما ، وكزيادة الشفع والوتر ونحو ذلك من الأدلة التى بَيَّنَ هؤلاء فسادها ونقضوها عليهم بالحوادث فى المستقبل ، وبعقود الأعداد وبمعلومات اللّه مع مقدوراته وغير ذلك مما قد بُسِطَ فى موضعه .

والدور نوعان : فالدور القَبلى السبقى ممتنع ، وأما الدور المعى الاقترانى وهو أن لا يكون هذا إلا مع هذا فهذا الدور فى الشروط وما أشبهها من المتضايفات والمتلازمات ، ومثل هذا جائز .

● حصر الأقوال فى التعليل وعدمه :

فهذه مجامع أجوبة الناس عن هذا السؤال . وهى عدة أقوال :

الأول : قول مَن لا يُعلِّل لا أفعاله ولا أحكامه .

والثانى : قول مَن يُعلِّل ذلك بأمور مباينة له منفصلة عنه من جملة مفعولاتها .

والثالث : قول مَن يُعلِّل ذلك بأمور قائمة به متعلقة بقُدرته ومشيئته لكن يقول : جنسها حادث .

والخامس : [1] قول مَن يُعلِّل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقُدرته . فإن كان

---

(١) كذا فى الأصل ولم يذكر الرابع ، فإما سقط ، وإما غلط الناسخ فجعل الرابع خامساً .

الفعل المفضى للحكمة حادث النوع كانت الحكمة كذلك ، وإن قُدِّرَ أنه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وأنه لم يزل كذلك كانت الحكمة كذلك ، فيكون النوع قديماً وإن كانت آحاده حادثة .

## • التسلسل فى العلل والمؤثرات ممتنع دون التسلسل فى الشروط والآثار :

ويمكن الجواب عن السؤال بتقسيم حاصر ، بأن يُقال : لا ريب أنَّ اللّه عَزَّ وجَلَّ يُحدث مفعولات لم تكن ، فأما أن تكون الأفعال المحدثة يجب أن يكون لها ابتداء ويجوز أن تكون غير متناهية فى الابتداء كما هى غير متناهية فى الانتهاء ، فإن وجب أن يكون لها ابتداء أمكن حدوث الحوادث بدون تسلسلها ، فإذا قال القائل : لو فعل لعلّة محدَثة ، لكان القول فى حدوث تلك العلّة كالقول فى حدوث معلولها ويلزم التسلسل . كان جوابه على هذا التقدير : أنَّ الحوادث يجب أن يكون لها ابتداء ، وإذا فعل الفعل لحكمة محدَثة كان الفعل وحكمته محدَثين ، ولا يجب أن يكون للعلّة المحدَثة علّة محدَثة إلا إذا جاز أن لا يكون للحوادث ابتداء ، فأما إذا جاز أن يكون لها ابتداء بطل هذا السؤال ، فكيف إذا وجب أن يكون لها ابتداء ؟ .

وإن قيل : يجوز أن تكون الحوادث غير متناهية فى الابتداء ، كما أنها غير متناهية فى الانتهاء عند المسلمين وسائر أهل الحق ، ولم ينازع فى ذلك إلا بعض أهل البدع الذين يقولون بفناء الجنة والنار كما يقوله الجهم بن صفوان ، أو بفناء حركات أهل الجنة ، كما يقوله أبو الهذيل [1] ، فإنَّ هذين أوجبا أن يكون

---

(١) أبو الهذيل العلاّف : المتوفى عام ٢٣٥ هـ ، متكلم ومفكر معتزلى ، ولد بالبصره ودرس فيها ثم فى بغداد ، يقول مثلاً : إنَّ اللّه يعلم وإن علمه ذاته ، وهو بالتالى ينفى الصفات عن اللّه ، وينسب الشهرستانى هذا الموقف إلى تأثره بالفلاسفة .

والعلاّف هو شيخ المعتزلة ومقدم الطائفة ومقرر الطريقة والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان ابن خالد الطويل ، وعن واصل بن عطاء ، ويقال : أخذ واصل عن أبى هاشم عبد اللّه بن محمد ابن الحنفية ، ويقال : أخذه عن أبى الحسن البصرى . =

لجنس الحوادث انتهاء كما يجوز أن يكون لها عندهم ابتداء ، وأكثر الذين وافقوهم على وجوب الابتداء خالفوهم فى الانتهاء وقالوا : لها ابتداء وليس لها انتهاء . والأقوال الثلاثة معروفة فى طوائف المسلمين .

والمقصود هنا : أنَّ الجواب يحصل على التقديرين ، فمَن جوَّز أن يكون لها نهاية فى الابتداء جوَّز تسلسل الحوادث وقال : هذا تسلسل فى الآثار والشروط لا تسلسل فى العِلَلِ والمؤثرات ، والممتنع إنما هو الثانى دون الأول ، وقال : إنه لا يقوم دليل على امتناع الثانى كما يقول ذلك طوائف من متقدمى أهل الكلام [1] ومتأخريهم . ومَن أوجب أن يكون لها ابتداء . قال فى حدوث العِلَّة ما يقوله فى حدوث المفعول إذ لا فرق بينهما فى هذا المعنى .

---

= وانفرد أبو الهذيل عن أصحابه بقواعد عشر : الأولى : أنَّ الله تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته ، وأنه قادر بقُدرة وقُدرته ذاته ، حى بحياة وحياته ذاته ، الثانية : أثبت إرادات لا محل لها يكون الله تعالى مريداً بها ، الثالثة : قال فى كلام الله تعالى أنَّ بعضه لا فى محل ، وهو قول : « كن » ، وبعضه فى محل كالأمر والنهى والخبر والاستخبار ، وأمر التكوين عنده غير أمر التكليف ، الرابعة : قوله فى القَدَر مثل ما قاله أصحابه إلا أنه قدرى الأولى جبرى الآخرة ، الخامسة : قوله بانقطاع حركات أهل الخلدين وصيرورتهم إلى سكون دائم خموداً ، والسادسة : قوله فى الاستطاعة أنها عَرَض من الأعراض غير السلامة والصحة ، والتفرقة بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، السابعة : قوله فى الفكر قبل ورود السمع ووجوب معرفة الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، الثامنة : قوله فى الآجال والأرزاق أنَّ الرجل إن لم يُقتل مات فى ذلك الوقت ولا يجوز أن يزاد فى العمر أو ينقص ، والأرزاق على وجهين : ما خلق الله فى الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها للعباد ، والثانى : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد فما أحل منها فهو رزق وما حرَّم فليس برزقاً ، التاسعة : قوله بأنَّ إرادة الله غير المراد ، فإرادته لما خلق هى خلقه له ، وخلقه للشئ عنده غير الشئ ، بل الخلق عنده قول لا فى محل ، والعاشرة : قوله إنَّ الحُجَّة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر ( البلتاجى ) .

(١) أهل الكلام : علماء الكلام منهم الفقهاء والعلماء الذين سموا أهل المناظرة والجدل ، سواء من أهل السُّنَّة أو المعتزلة أو الشيعة أو الأشاعرة وغيرهم ، وأكثرهم من أهل الاعتزال .

واهتموا بالكلام فى إثبات الحقائق والعلوم ، والكلام فى القِدم والحدوث ، والكلام فى الصفات والأسماء ، والنبوة والرسالة ، والكلام فى الأركان وغيرها ، ومن هذه المباحث نشأ ما يسمى بعلم الكلام ( البلتاجى ) .

ومن الأجوبة الحاصرة أن يُقال : خلق الله إما أن يجوز تعليله أو لا ، فإن لم يجز تعليله كان هذا هو التقرير الأول . وعلى هذا التقرير فلا يسمى هذا عبثاً ، وإذا سماه المسمى عبثاً لم تكن تسميته عبثاً قدحاً فيما تحقق ، فإنّا نتكلم على تقدير امتناع التعليل ، وإذا كان التعليل ممتنعاً وجب القول به ، ولو سماه المسمى بأى شيء سماه ، وإن جاز تعليله فلا يخلو إما أن يجوز تعليله بعلّة حادثة وإما أن لا يجوز ، فإن قيل : لا يجوز ذلك ، لزم كون العلّة قديمة وامتنع على هذا التقدير قِدم المعلول ، فإنّا نتكلم على تقدير جواز تعليل المفعول الحادث بعلة قديمة ، وإن قيل : يجوز تعليله بعلّة حادثة ، أمكن القول بذلك .

ثم إما أن يُقال : يجوز تعليل الحوادث بعلّة متناهية للفاعل لئلا يلزم أن يقوم به شيء حادث يجب أن يقوم به لحِكمة ، وإن كانت مقدورة مرادة له ، فإن قيل بالأول لزم كون العلّة الحادثة منفصلة عنه ، ولزم على هذا كون الفاعل يُحدث الحوادث بعد أن لم تكن لعلّة حادثة بغيره من غير حدوث سبب يوجب أول الحوادث ولا قيام حادث بالمحدَث ، وإن قيل : بل لا يجوز أن يُحدث الحوادث لغير معنى يعود إليه بل يجب أن يقوم به ما هو السبب والحِكمة فى حدوث الحوادث ، فإنه يجب القول بذلك .

ثم إما أن يقال : هذا يستلزم التسلسل أو لا يستلزمه ، فإن قيل : لا يستلزمه ، لم يكن التسلسل على هذا التقدير محذوراً لأنَّ التقدير أنه يجوز تعليل أفعاله بعلّة حادثة وأنَّ ذلك يستلزم التسلسل .

● الجائز لا يستلزم ممتنعاً ، والتسلسل على هذا غير ممتنع :

ومن المعلوم أنَّ الأمر الجائز لا يستلزم ممتنعاً ، فإنه لو استلزم ممتنعاً لكان ممتنعاً بغيره وإن كان جائزاً بنفسه ، والتقدير أنه جائز جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه . وما كان جائزاً جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه لم يلزمه ما يمتنع ثبوته فيكون التسلسل على هذا التقدير غير ممتنع .

● الجواب عن أصل السؤال يمنع مقدماته الست :

فهذا جواب عن السؤال من غير التزام قول بعينه ، بل نبيِّن أنه ليس فى نفس الأمر محذور ، ولكن السؤال مبنى على ست مقدمات : لزوم العبث ، وأنه منتف ، ولزوم قِدَم المفعول ، وأنه منتف ، ولزوم التسلسل ، وأنه منتف .

فصاحب القول الأول يقول : لا أُسَلِّم أنه يلزم العبث ، وصاحب القول الثانى يقول : لا أُسَلِّم أنه يلزم قِدَم المفعول ، وصاحب القول الثالث يقول : لا أُسَلِّم أنه يلزم التسلسل ، أو يقول : لا أُسَلِّم أنَّ التسلسل فى الآثار ممتنع . فهذه أربع ممانعات لا بد منها . ويمتنع أن تكون كلها فاسدة بل لا بد من صحة واحد منها وأيها صح اندفع السؤال به وهوالمقصود . وذلك لأنَّ القسمة العقلية تُحصر من الأقسام فيما ذُكِر ، فمَن توجَّه عنده أحد الأقسام قال به ، ونحن قد بسطنا الكلام على أصول هذه المسألة ولوازمها وأقوال الناس فيها فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : الذَب عن مجموع المسلمين ، فإنَّ هذا السؤال مما أورده على الناس القائلون بقِدَم العالَم ، وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فيما كتبناه فى جواب شُبهة القائلين بقِدَم العالَم .

ومن جملة أجوبتهم أن يُقال : هذا السؤال ليس مختصاً بحدوث العالَم ، بل هو وارد فى كل ما يحدث فى الوجود من الحوادث ، والحدوث مشهود محسوس متفَق عليه بين العقلاء . فكل ما يورده المورد على حدوث خلق السموات والأرض يورَد عليه نظيره فى الحوادث المشهودة .

وقد نبهنا على جنس ما تحتج به كل طائفة من الطوائف فى هذا المقام لكن استقصاء الكلام فى ذلك لا تسعه هذه الأوراق ، ومَن فهم ما كُتِبَ انفتح له

الكلام فى هذا الباب وأمكنه أن يحصل تمام الكلام فى جنس هذه المسائل ، فإنَّ الكلام فيها بالتدريج مقاماً بعد مقام هو الذى يحصل به المقصود ، وإلا فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها ، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها . فلهذا يجب أن يكون الخطاب فى المسائل المشكلة بطريق ذِكر كل قول ومعارضة الآخر حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد اللّه هدايته ، ومَن لم يجعل اللّه له نوراً فما له من نور ، واللّه يقول الحق وهو يهدى السبيل ، واللّه سبحانه أعلم

* * *